

PROVISIONAL

A/42/PV.80
8 December 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
شم : السيد ويجيورداي (سري لانكا)
نائب الرئيس (نائب الرئيس)

قضية فلسطين [٢٨] (تابع)
(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة
للتصرف
(ب) تقرير الأمين العام
(ج) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات
الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة
الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها
موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٨ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/42/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/42/277)

(ج) مشاريع القرارات (A/42/L.33 الى A/42/L.35)

السيدة نفوين بينه فان (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

منذ أربعين عاما مضت ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١ (د - ٣) الذي أوصى ، ضمن جملة أمور ، بإنشاء دولة عربية في فلسطين . ومنذ ذلك الحين ، ما برحت قرارات كثيرة تتخذ عاما إثر عام غير أن حل قضية فلسطين ، التي هي لب أزمة الشرق الأوسط والسبب الجذري للصراع العربي الاسرائيلي لا يبدو قريبا المنال . ولا يزال الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه الوطنية الاساسية غير القابلة للتصرف ومن حقه في تقرير المصير والاستقلال ومن حقه في انشاء دولة خاصة به فوق أرض وطنه . فقد اقتلع نصف الشعب الفلسطيني من دياره ليقام في حياة المنفى في مخيمات اللاجئين أو ليتشتت في سائر أنحاء العالم . ولا يزال نصفه الآخر يعيش تحت نير النظام الوحشي والقمعي لقوات الاحتلال الاسرائيلية .

وقد أوضحت التقارير والمعلومات المتعلقة بالتطورات التي وقعت في العام الماضي ، أن اسرائيل لا تواصل تدابيرها القمعية ضد سكان فلسطين وغيرها من الاراضي العربية المحتلة فحسب بل انها تكشفها أيضا . فقد شنت قوات الاحتلال الصهيونية ، في غمار اتباعها لسياسة "القبضة الحديدية" ، حملات واسعة النطاق من الاعتقال والارهاب ، فسجنت واحتجزت بغير تهمة أو محاكمات مئات الفلسطينيين الذين يشك في معارضتهم للاحتلال غير الشرعي وأطلقت النار على المتظاهرين الفلسطينيين ، وأغلقت المدارس والجامعات وفرضت حظر التجول في عدة أماكن من الاراضي المحتلة . وفي الوقت نفسه

أرسلت السلطات الصهيونية طائراتها العسكرية لتقوم بعمليات قصف متكرر لمخيمات مختلفة للاجئين الفلسطينيين متسببة في قتل كثير من المدنيين الأبرياء ، من بينهم نساء وأطفال .

والى جانب أعمال القمع والارهاب هذه ، كثفت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال السنة الماضية انشاء المستوطنات الاسرائيلية الجديدة في محاولة لتغيير المعالم السياسية والثقافية والدينية والديموغرافية للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، كيما تحقق بذلك خطتها الاستيطانية والتوسعية في ذلك الجزء من العالم .

ومن الواضح أن اسرائيل ما كانت لتستطيع على مدى العقود الأربعة الماضية أن تمنع في انتهاج هذه السياسات القائمة على العدوان التوسعي والقمع الوحشي للشعب الفلسطيني في تحد متعجرف ووقح للرأي العام العالمي ، بغير تشجيع الولايات المتحدة ومساعدتها . فقد حاولت واشنطن بكل الوسائل الممكنة ، عن طريق ما يسمى تحالفها الاستراتيجي مع تل أبيب ، تقوية الدور الاسرائيلي العدواني بتشجيع تصعيدها للعدوان والاستيطان في محاولة للقضاء على النضال العادل للشعب الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وبث الفرقة بين صفوف البلدان والشعوب العربية . كما قامت الولايات المتحدة بموجب اتفاق التجارة الحرة من أجل التعاون المتبادل في اطار هذا التحالف الاستراتيجي ، لا بزيادة امداداتها لاسرائيل بالاسلحة المتقدمة فحسب ، بل لقد طورت أيضا صناعة الطائرات العسكرية في اسرائيل وكفلت مشاركتها في برنامج حرب الكواكب الخاص بالولايات المتحدة ، متسببة بذلك في ايجاد خطر جسيم على السلم والامن في الشرق الاوسط وفي العالم . وأخيرا ، ما برحت حكومة الولايات المتحدة تحت مجلس الشيوخ على اعتماد مشروع قانون لاجل اغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة ، بما فيها بعثة المراقبة لدى الامم المتحدة . ولم يُظهر هذا العمل السني قامت به حكومة الولايات المتحدة موقفها العدائي من الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد فحسب ، بل شكل أيضا تحديا وقحا للأمم المتحدة وللضمير الانساني .

وعلى الرغم مما تمارسه اسرائيل من قمع وحشي وارهاب فظ بدعم الامبرياليين الامريكيين والقوى الرجعية الاخرى ، وعلى الرغم من المناورات الفادرة ، فان الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد قد تغلب على شدائد وصعاب تجل عن الوصف وتقدم على نحو بطولي وثابت على الدرب الذي اختاره لنفسه . ومن المحقق أن الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، سيتمكن بغضل تصميمه الحديدي وبغضل الوحدة القوية التي تعززت في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في نيسان/ابريل الماضي وبتضامن الشعوب العربية والتعاطف والدعم القويين للشعوب المحبة للسلم والعدالة في كل انحاء العالم ، من الظفر بالنصر النهائي في نضاله الباسل في سبيل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . ولا يمكن لأي قوة وحشية ولا لأي خطط أو مناورات غادرة وشريرة أن تخضع الشعب الفلسطيني الباسل الذي ما فتئ يكافح على مدى السنوات الاربعين الماضية في سبيل استقلاله وحرية . إن نضاله العادل سينتصر حتما .

ولما كانت قضية فلسطين هي لب أزمة الشرق الاوسط والسبب الجذري للصراع العربي الاسرائيلي فانها لا يمكن أن تحل الا في اطار حل شامل وعادل ودائم للحالة في الشرق الاوسط . ولا يمكن لهذا الحل ، كما ذكرت مرارا وتكرارا القرارات المختلفة التي اتخذتها الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، أن يتحقق بغير الانسحاب الكامل وغير المشروط لاسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ ١٩٦٧ واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف وممارسته لها ، بما فيها حقه في العودة الى دياره وحقه في تقرير المصير وحقه في انشاء دولة ذات سيادة ومستقلة في فلسطين . ولا يمكن لاية حلول جزئية أو منفصلة أن تؤدي ، كما ثبت في الماضي ، إلا الى زيادة تعقيد الوضع وتأزمه وجعل الحالة اشد تفاقمًا .

إن منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني لها الحق الاصيل في ان تشارك على قدم المساواة في كل المساعي ، بما في ذلك المؤتمرات الدولية ، الرامية الى اعمال الحقوق غير القابلة للتمصرف للشعب الفلسطيني .

وفي السعي من أجل هذا الحل الشامل للحالة في الشرق الاوسط ، يكون على الامم المتحدة دور هام يجب ان تظطلع به ، وخاصة في الدعوة الى عقد مؤتمر سلم دولي معني يبحث مشكلة الشرق الاوسط ، وتشارك فيه على قدم المساواة كل الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وما يثلج الصدر في هذا السياق ان يلاحظ - كما ورد في تقرير الامين العام - ان ايا من أعضاء المجلس لم يعارض من حيث المبدأ فكرة عقد مؤتمر دولي للسلم باشراف الامم المتحدة ، وانه قد

"توفرت دلائل في الاشهر الاخيرة على وجود مرونة أكبر في المواقف تجاه

عملية التفاوض وأن هذه ينبغي أن تلقى التشجيع" . (A/42/277 ، فقرة ٣)

إلا أنه لا بد من بذل مزيد من الجهد لازالة العقبات الناجمة عن الموقف السلبي لكل من الولايات المتحدة وامرائيل ، وللبداء في العملية التحضيرية لعقد مؤتمر دولي للسلم لايجاد حل شامل وعادل ودائم للحالة في الشرق الاوسط ، ولبها قضية فلسطين .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : لقد ظلت قضية فلسطين مدرجة على جدول أعمال الامم المتحدة لاربعين عاما الآن . وانني اعتقد أن مسببات المحنة المأساوية الحالية للفلسطينيين لا تتطلب شرحا مطولا . فتلك الاسباب تتمثل في الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، وسياسة الضم الزاحف للأراضي التي استولت عليها اسرائيل بقوة السلاح ، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على السكان العرب الاصليين ، ورفض السلطات الاسرائيلية ليس فقط الجلاء عن تلك الأراضي ، بل أيضا الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين .

إن عقابيل ما يزيد عن ٢٠ عاما من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية - منذ حرب عام ١٩٦٧ - أمر مثير للأسى حقا . ففي الضفة الغربية وفي غزة نرى حملة مستمرة للقمع ضد كل من يعربون عن خلافهم مع نظام الاحتلال . وهناك أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية قد صودرت ، كما يجري - على النقيض من جميع الاتفاقيات الدولية - إقامة عدد متزايد من المستوطنات الإسرائيلية هناك . والخط الذي تنتهجه سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المجال الاقتصادي لا يعدو أن يكون خطأ استعماريًا : فاستغلال الموارد الطبيعية والقوى البشرية يجري على قدم وساق ، والدوائر الإسرائيلية الحاكمة تحرم على تحطيم الهوية الوطنية للفلسطينيين العرب في محاولة لإرغامهم على الاذعان لحكم سلطات الاحتلال ، لكن لا سيامة الارهاب ولا المحاولات الرامية الى إرغام شعب كامل على العيش في "غبيتو" قد كسرت ارادة هذا الشعب .

إن الفلسطينيين يقاومون الاحتلال بتفان وإنكار للذات ، وهم - كدأبهم في الماضي - ما زالو يؤيدون منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، تأييدا راسخا . ففي الضفة الغربية وفي غزة لا يوجد أدنى شك في أن منظمة التحرير الفلسطينية هي المنظمة الوحيدة التي تمثل مصالح الشعب الفلسطيني ، وهي الهيئة السياسية القائدة لهذا الشعب .

لقد صاغت الجمعية العامة ، بتأييد الغالبية العظمى للدول ، مبادئ لحل المشكلة الفلسطينية ، وهي مبادئ معترف بها عموما كمبادئ لا غبار عليها من جانب كل أولئك الذين يسعون مخلصين الى تحقيق سلم عادل ومستقر في الشرق الاوسط .

وتكرر هذه المبادئ بوضوح تام حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة الى أوطانهم ، وحقهم في تقرير المصير ، والاستقلال وإقامة دولتهم الخاصة بهم . ولا يمكن ارساء الاساس المادي لممارسة هذه الحقوق ، شأنه شأن التوصل الى تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي ككل - إلا بانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . والسبيل الوحيد المناسب لحل سلمي وعادل وشامل للصراع هو عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط .

ويتخذ العالم العربي مواقف مماثلة بمبدد مشاكل تسوية مسألة الشرق الاوسط ، وقد تكرر تأكيد ذلك مرة اخرى في مؤتمر رؤساء دول او حكومات البلدان العربية في عمان . لكن ما هو الموقف الذي يؤيده الطرف الاخر - اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ؟ بينما ينادي العرب بفكرة عقد مؤتمر دولي ، تقوم تل أبيب وواشنطن بتقويض تلك الفكرة . وبينما تطالب البلدان العربية بتحرير الاراضي المحتلة ، تحاول اسرائيل - بالتواطؤ مع الولايات المتحدة - الاحتفاظ بهذه الاراضي . وبينما تدرج الدول العربية المشكلة الفلسطينية على نحو منفرد وتقول إن منظمة التحرير الفلسطينية - بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني - ينبغي أن تكون طرفاً في المؤتمر المزمع عقده ، تتجاهل تل أبيب وواشنطن بعناد منظمة التحرير الفلسطينية .

إن الجانب الرئيسي لصراع الشرق الاوسط هو مسألة تقرير المصير للفلسطينيين . إذ لا يمكن اقامة أساس عادل ودائم للعلاقات السلمية التي تستند الى مبادئ المساواة والامن المتكافئ بين بلدان المنطقة بما فيها دولة اسرائيل ، إلا بتهيئة ظروف حقيقية للشعب الفلسطيني كي يمارس حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . إذ أن أي هديسل آخر ، كما اتضح ذلك بجلاء من تجربة ما يقرب من ٤٠ عاماً ، لا يمكن أن يؤدي إلا الى زيادة الحالة سوءاً في المنطقة . وهذا ينطبق بالكامل أيضا على كل ألوان الخطط الرامية الى منح مكان الاراضي الفلسطينية ما يسمى بالحكم الذاتي الكامل ، أو انشاء "ادارة فلسطينية مستقلة امتقلا ذاتيا" هناك .

إن عدم التوصل الى تسوية للصراع العربي الاسرائيلي يؤدي الى ظهور مزيد من المشكلات . وما يشير قلقنا بمفء خاصة في الظروف الراهنة سباق التسلح الذي بدأ يتخذ ابعاداً مختلفة نوعياً ويقترب بالفعل من مستوى الصواريخ النووية . وإن التقارير الخاصة باجراء اسرائيل للتجارب على قذائف من طراز "جريكو (أريحا) ٢" التي يصل مداها الى ١٥٠٠ كيلومتراً ، انما تؤكد القلق الذي ينبع من ان الاعتماد على القوة لا يزال هو حجر الزاوية في السياسة الاسرائيلية تجاه الدول العربية المجاورة .

وفيما يتعلّق بالاتحاد السوفياتي ، فإنه على استعداد للتعاون ، كما تمساون من قبل ، بنشاط وعلى نحو بنّاء مع جميع الذين يحرصون - لا بالكلمات فقط بل بالافعال الحقيقية - على إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . وخلال الاحتفالات بالذكرى السنوية السبعين لثورة اكتوبر الاشتراكية العظيمة في موسكو نشر كتاب جديد من تأليف السيد ميخائيل س . غورباتشوف ، أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، بعنوان "إعادة هيكلة الاقتصاد وتفكير جديد لبلدنا وللعالم" . وفي معرض الإشارة إلى الشرق الاوسط ، يقول ميخائيل غورباتشوف في كتابه :

"... إننا ندرك صعوبة التوفيق بين مصالح أطراف الصراع في الوقت الراهن . إلا أن من الضروري أن نستمر في البحث وأن نحاول إيجاد أرضية مشتركة لمصالح العرب وإسرائيل وجيرانها والدول الأخرى" .

إن البشرية تعيش الآن في ظل ظروف تكافل . ولا يمكن أن يكون صرح السلم قويا إذا كانت بعض أجزائه تخضع للتهديد بالتمير . ولا يمكن إزالة ذلك التهديد إلا إذا سويت التناقضات القائمة على أساس عادل ، يأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لجميع الأطراف ، من خلال جهودها الجماعية .

ويبدو أن هناك شيئا آخر ينبغي ذكره هنا أيضا . إن رعاية المرء لمصالحه لا تعني على الإطلاق أن يعلن ميثاقا خاصا به وحده في عالمنا الذي هو بيتنا المشترك ، أو أن يعلن منطقة معينة منطقة مصالح حيوية له ، ويدعي لنفسه على هذا الأساس دور القائم على مصير تلك المنطقة أو يفرض مبادئه السلوكية ومعاييرها على شعوبها . وإذا كانت هذه النهج لم تؤت ثمارا طيبة أبدا في الماضي ، أما اليوم فإنها ببساطة قد عفا عليها الزمن .

إن أي سياسة خارجية تدعي بعد النظر والحكمة حقا لابد أن تأخذ في الحسبان مصالح الأطراف الأخرى . وأن تقوم على حوار ديمقراطي متكافئ ، يفترض مسبقا الاستعداد لإيجاد حلول مقبولة لدى الجميع وتقديم تنازلات . والواقع أن من الصعب أن يتصور

المراء أي حل لاية مشكلة تنطوي على مصالح متعارضة لشتى البلدان والشعوب - كما هو الحال بالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي - دون تقديم تنازلات ودون التوصل إلى اتفاقات مقبولة لدى الجميع ، لا لدى جانب واحد فقط .

لقد اتخذ الاتحاد السوفياتي تدابير فعّالة وبثّاءة التماسا لتسوية عادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي . وفي رأينا أنه يمكن توفير قاعدة ملبة للتسوية من خلال استيفاء الاشتراطات التالية ، وهي بالمناسبة اشتراطات وردت في العديد من قرارات منظماتنا : أولا ، انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي التي تحتلها منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، ثانيا ، ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة ، ثالثا ، ضمان حق كل دولة في تلك المنطقة ، بما فيها اسرائيل بالطبع ، في تنمية غير معاقبة وفي وجود آمن . وإنما مقتنعون بأن التنفيذ الكامل لتلك المبادئ يتمشى مع الحقوق الاساسية لكل من العرب ، بمن فيهم الفلسطينيون ، واسرائيل .

ولسوء الحظ ، فإننا مخطرون الى القول ثانية إن القوى التي تُصر على تجاهل الحقائق الواقعية المتملة بالحالة في الشرق الاوسط ، على أمل أن يكون بوسعها الاستمرار في هذا الاتجاه ، لا تزال نشطة . إننا نؤمن بأن ذلك النهج غير حكيم ويفتقر إلى بعد النظر . كما أنه لا يتفق ومصالح دولة إسرائيل نفسها . إن المطلوب هو أسلوب مختلف ومتمدن للخروج من المأزق ، أي عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة . وينبغي لجميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمون في مجلس الأمن أن تشارك في المؤتمر ، حيث أنه أداة مجربة وموثوقة من أدوات الدبلوماسية الجماعية .

وما من شك في أن هذا المحفل ، الذي سيطلب إليه إيجاد حلول حاسمة للمسائل الرئيسية في الصراع العربي الاسرائيلي ، ينبغي الإعداد له إعدادا تاما . وهذا هو السبب الذي دفعنا إلى أن نقترح في تموز/يوليه من العام الماضي إنشاء لجنة تحضيرية

له ضمن إطار مجلس الامن . ونحن نعتقد اليوم ، كما اعتقدنا سابقا ، ان من الضروري التاكيد من الإعداد للمؤتمر بكافة جوانبه على اكمل وجه ممكن . وكما أكد ميخائيل س. غورباتشوف في الكتاب السابق الذكر :

"... من المهم ان تبدأ عملية التفاوض في التحرك ، وان تشمل على الاتمالات الشنائية والمتعددة الاطراف القائمة ، وان تخمن بحفا نشاطا عن مثل هذه التسوية السياسية" .

وعلى الرغم من حقيقة إنه لم يتسن حتى الآن المضي مباشرة إلى عقد هذا المؤتمر الدولي ، فإنه يمكننا القول بأن تأييد المجتمع الدولي لهذا النهج زاد زيادة كبيرة على مدى العام المنصرم . كما تحقق ايجاد إمكانية سياسية قادرة على أن توفر ، من خلال آلية الأمم المتحدة ، قوة الدفع الضرورية لعملية التسوية في الشرق الاوسط . ول سوء الحظ ، فإن تلك الإمكانية لم يجر حتى الآن استغلالها إلى أقصى طاقتها ، مع أن اعتماد قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٧٨) قد أظهر وجود إمكانيات حقيقية بالفعل لقيام تفاعل فعال فيما بين أعضاء مجلس الامن ، بما فيهم الاعضاء الدائمون . ومن الضروري الآن مضاعفة الجهود لتحقيق توافق دولي في الآراء بشأن الحاجة إلى عقد المؤتمر .

إننا ندعو جميع الدول أن تساهم إسهاما بناء في إنهاء حالة الصراع في الشرق الاوسط وتحقيق تسوية عادلة ، من الطبيعي أن يكون حل المشكلة الفلسطينية هو عنصرها الرئيسي .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لا توجد في تاريخ الأمم المتحدة أية مشكلة أخرى جرى تناولها بمثل هذا التكرار أو على مدى مثل هذه المدة الطويلة مثل القضية الفلسطينية . فجزء رئيسي من أعمال الجمعية العامة ، وأعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وغيرها من الهيئات تستهدف تسوية الصراع الذي لم تخمد جذوته

منذ عقود . وقد كَثَّفت الجهود ذات الصلة لأنه أصبح من المسلم به على نحو متزايد بأن استمرار القضية الفلسطينية دون تسوية لا يحول دون تسوية الصراع في الشرق الأوسط برمته فقط ، بل إنه أيضا يهدد السلم والامن الدوليين تهديدا خطيرا .

كما استمعنا هذا العام أيضا إلى تقارير عن الهجمات الإسرائيلية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، وعن قتل الطلبة الفلسطينيين واستمرار فرض نظام احتلال لا إنساني . ولا يزال الآن شعب بأكمله ، كما كان من قبل ، محروما من وطنه ومحروما من حقه في تقرير مصيره . إن الملايين يعيشون في مخيمات لاجئين ، ولا يزال الشعب الفلسطيني بأكمله يتعرَّض للعسف والعنف وللعُدوان والاحتلال الإسرائيلي .

(السيد أوت ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

وما كان يمكن أن يحدث هذا بدون العون والمساعدة المقدمة لاسرائيل من حليفها الاستراتيجي ، وبعد المداولات التي جرت بشأن قضية فلسطين لما يربو على أربعين عاما في الامم المتحدة ، تعدّر حتى الآن التوصل الى حل لتلك المشكلة ، والسبب الرئيسي لذلك هو أن بعض الدوائر الامبريالية لا تزال تعمل من أجل الهيمنة والسيطرة ، في حين أن المطلوب هو الحوار والتعاون والواقعية ، وهي في واقع الامر الطابع السائد هذه الايام ، وهذا نهج لا يسمح بأن يسود الهدوء والاستقرار في الشرق الاوسط ، رغم أن الشعوب ترغب بل وتحتاج اليهما من أجل تدميرها ومن أجل ضمان السلم العالمي .

وقد أصبح من الجلي على نحو متزايد أن قضية فلسطين بوصفها لب الصراع في الشرق الاوسط ترتبط مع المشاكل الاخرى التي يتعين حلها ، وإلا فإن السلم العسادل والشامل والدائم في المنطقة بأكملها التي تؤودها المعاناة سيكون أمرا مستحيلا ، إن قضية فلسطين تعبير عن الطبيعة المعقدة والمتعددة الجوانب والمتشابكة والمعقدة للمشاكل التي نشأت في تلك المنطقة ، وهي مشاكل لا يمكن حلها في مجموعها إلا عن طريق جهود مشتركة تبذلها كل الاطراف ، ويتضح هذا أيضا من تقرير الامين العام للامم المتحدة الى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، الذي قال فيه بالحسبة لتلك القضية :

"يجب مواصلة السعي بجميع الوسائل لايجاد تسوية شاملة من خلال عملية تفاوضية تجرى تحت رعاية الامم المتحدة وتشترك فيها جميع الاطراف" .

(A/42/1 ، ص ٤)

وفي المناقشة العامة ، حددت الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالفعل موقفها المبدئي من حل الصراع في الشرق الاوسط وضرورة عقد مؤتمر دولي للسلم بشأن الشرق الاوسط .

وقد قال وزير الخارجية اوسكار فيشر :

"إن هناك استجابة متزايدة للاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي للسلم بشأن الشرق الاوسط تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وإن

وضع مجلس الامن ترتيبات مباشرة لإنشاء آلية تفاوضية يمكن أن يحقق انعقاد ذلك

المؤتمر في وقت أقرب" (A/42/PV.10 ، ص ٧٦)

ولا يخضع هذا الموقف لتقلبات تكتيكية ، ولكنه ينبثق من ضرورة تسوية الصراعات القائمة بالوسائل السلمية وحدها ، وبذلك يسهم في تعزيز السلم والامن الدوليين ، ومن هنا ، فإن ذلك يتفق تماما مع مقاصد ومبادئ الامم المتحدة ورغبات وآمال الاغلبية الساحقة من الدول .

وثمة محاولات مستمرة لاستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من حل المشاكل في الشرق الاوسط ، وترمي هذه المحاولات الى حرمان الممثل المعترف به دوليا للشعب الفلسطيني من حقه في أن يكون له رأي في المسألة التي تعنيه مباشرة ، وفي الاونة الاخيرة جرت محاولات للتشكيك في دور منظمة التحرير الفلسطينية بإنكار الالتزامات التي جرى التعهد بها وفقا لاتفاق المقر .

إن مثل هذه الخطوات ، خاصة في وقت تحظى فيه فكرة عقد مؤتمر للسلم في الشرق الاوسط ، وبالتالي السعي لحل القضية الفلسطينية ، باستجابة متزايدة لابد أن تعتبر محاولات لمنع التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع في الشرق الاوسط ، ومن السمات المميزة لاصحاب هذه المحاولات أن قرارات الامم المتحدة ذات الصلة توطأ بالاقدام .

إلا أنه على الرغم من كل المصاعب والمشاكل ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية قد قدمت الدليل على مدى أكثر من عشرين عاما من وجودها على أنها الممثل الشرعي الوحيد لشعبها ، ولا يمكن استبعادها من أي حل للقضية لأن هذا سيعني عدم وضع مصالح الشعب الفلسطيني في الحسبان ولن ينتج عنه سوى حل زائف .

إن كل من يهتم حقا بحل قضية فلسطين يجب أن يشرك الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في التسوية حتى يمكن تجنب التوترات والصراعات في المستقبل ، وبدون تنفيذ الحقوق السيادية الوطنية للشعب الفلسطيني ، ولاسيما حقه في إنشاء دولته المستقلة الخاصة به ، فإن الحل العادل والدائم للصراع في الشرق الاوسط سيبقى مجرد حلم طوباوي ، إنما لن نتمكن من حل المشاكل المعقدة والصعبة إلا اذا كنا معا

(السيد أوت ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

وبمشاركة كل دول المنطقة وشعوبها وبمشاركة الاعضاء الدائمين لمجلس الامن والاطراف المعنية الاخرى ، وهذا هو السبب الرئيسي لعقد المؤتمر ، ونحن نؤيد انعقاده ، إن الكثير من قرارات الامم المتحدة والجامعة العربية وحركة دول عدم الانحياز تسترشد بذلك النهج .

ولا يمكن لأي بلد ، كبيرا كان أم متوطنا أو صغيرا ، أن يعتمد اليوم عن حقائق الحالة الدولية ، وحينما نعمل على نحو مشترك من أجل نظام شامل للسلام والامن الدوليين نظرا لما يتهدد البشرية من تدمير ، فإننا لا ينبغي أن نظل في حالة من السلبية حين يكون حل الصراعات الدولية رهن الخطر ، ما دام يمكن لآية شرارة من هناك أن تشعل النار في العالم كله .

ويتعين الحكم على أية دولة وأي سياسي مسؤول من واقع الطريقة التي يواجهون بها تحديات المستقبل ومدى احترامهم لحق الحياة وكل الحقوق الاخرى للشعوب ، إن الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد تسوية قضية فلسطين والصراع في الشرق الاوسط بأكمله بأسرع ما يمكن ، وهذا يتطلب أولا وقبل كل شيء انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، إن الاحداث في تلك المنطقة تؤثر علينا كما تؤثر علينا معاناة شعوبها .

ولهذا السبب أيضا أسهمت الجمهورية الديمقراطية الألمانية على مر العديد من السنوات كعضو في لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لايجاد حل عن طريق التفاوض ، حتى يمكن الشعب الفلسطيني أن يتمتع في النهاية بحقوقه السيادية ، وأود أن أتوجه بالشكر الى الممثل الدائم للسفارة السفير ماسامبا ماري رئيس اللجنة والى كل أعضائها على جهودهم الدؤوبة ، ويمكنني أن ابلغكم في هذا الصدد أن حكومة بلادي تود أن تدعو اللجنة الى عقد الحلقة الدراسية الاوروبية الاقليمية لعام ١٩٨٨ بشأن قضية فلسطين في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وإننا لعلنا اقتناع بأن مثل هذه الحلقة الدراسية ستسهم في ايجاد تفهم أفضل في اوروبا للقضية الفلسطينية وستشكل خطوة داعمة صوب حلها .

إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ستواصل الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، وستواصل دعم نضاله العادل من أجل الاستقلال الوطني وانشاء دولته ومن أجل السلم والتقدم الاجتماعي ، كما انها متدعم أيضا كل الخطوات الرامية الى تعزيز وحدة منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية وتماسكها من أجل حل صلمي في الشرق الاوسط ، وإن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والامم المتحدة بأكملها يمكنهما في المستقبل أيضا أن تعولا على الجمهورية الديمقراطية الالمانية كشريك من أجل التوصل الى حل شامل وعادل ودائم للصراع في الشرق الاوسط ولبنه ، قضية فلسطين .

السيد صمير الشهابي (المملكة العربية السعودية) : قضية فلسطين تعالجها الأمم المتحدة للعام الأربعين . أربعون عاما منذ دخلت القضية ضمير الأمم المتحدة وجالت في كل أروقته واعتلت جميع عنابرها ، أملا في حل عادل منصف . أربعون سنة منذ مجيء بالابن المسروق من على صدر أمه تدعيه أم مزيفة سارقة ، جاء به بين يدي حكم توهم فيه أصحاب الحق استرداد حقهم وأملوا في عدله رد ظلامتهم . فحكم بقطع الرضيع نمفين بين الام الحقيقية التي صاحت من هول الصدمة خوفا على سلامة فلذة كبدها ، وبين الام المزيفة التي سارعت لاحتضان الحكم ومخادعة الحاكم .

أربعون سنة تذكروها الأمم المتحدة ، ونكرها اليوم ، منذ ذلكم القرار المظلم ، المخالف لميثاق الأمم المتحدة ، الفاسد أصلا ، والمجروح أصولا ، بحكم الوسائل غير الشرعية التي عبروا فيها القرار في الجمعية العامة الثالثة ، التي مثل فيها المستعمرون شعوب مستعمراتهم ، والمحتلون شعوب البلاد التي كانوا يحتلونها ، وطرحوا أصواتهم ضد رغبة هذه الشعوب وآمالها ، ثم خرجت الشعوب بعد ذلك التاريخ من ولايتهم لتقف اليوم بيننا مرفوعة الهامة ، دولا عزيزة عضوة كاملة العضوية في المنظمة الدولية . وترفض هذه الأغلبية المنصفة الصهيونية اليوم ، وتندد بأعمالها وأهدافها .

ونعرف جميعا الآن ، وهذه الدول المستقلة العزيزة الجانب تأخذ مكانها الطبيعي ، وترفع صوتها الحقيقي في مجالس المجموعة الدولية الآن ، ان دعوى الباطل الصهيوني لو عرضت على هذه الجمعية العامة اليوم لهزمت كما يهزم أي مارق أمام ناموس العدالة ، وأي مزيف أمام عدالة القانون .

أربعون سنة سيئة مظلمة تحت مظلة قرار الجمعية العامة الثالثة الخاطيء ، والشعب الفلسطيني يكافح الصهيونية واسرائيل ، مطالب بحقه من المجموعة الدولية ؛ سبقتها ثلاثون سنة وفلسطين تحت استعمار أجنبي ، والشعب الفلسطيني يكافح دولة الاستعمار التي فتحت أبواب بلاده لمهاجرين غرباء دخلوا البلاد ليستوطنوها تحقيقا لأحلام وأهمة ، وقد اصطنعوا الظروف التي مكنتهم من الاستيلاء تدريجيا على البلاد وتحويل أهلها سادة البلاد إلى غرباء على أرض بلادهم ، وفي بيوتهم وبيوت أجدادهم

ومبرر الصهيونية الحقيقي الوحيد هو سلطانهم في بلاد الاستعمار ومراكز النفوذ الاجنبي ، يتحكمون في بعض العواصم ليمتدكوا من امتلاك بلاد شعب آخر آمن في وطنه ، ثم يجلبون براءة السرقة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاسلوب الذي رأيناه في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧ . وهو عار لا بد للأمم المتحدة أن تمحو آثاره من سجلاتها ، وأن تبرئ ضميرها منه بعد أن صار اليوم ضميرها تعبيرا صادقا عن أصحابه ، دولا كاملة العضوية .

أربعون سنة في الأمم المتحدة ، ماذا جرى في فلسطين ؟ والى أين اسرائيل ؟ وكيف المسير ؟ والى أين المصير ؟ منذ قرابة تسعين عاما ، منذ نادت التنظيمات الصهيونية بأحلامها ، ثم اغتصابها موقعا في أرض فلسطين تحت حماية الاستعمار الذي جلبها ، ثم استيلائها بعدئذ على جزء من أراضيها بدعم اجنبي زودها بلوازم الغزو وأدوات الطفيان، وبعدها استولت على بقية فلسطين امتدادا لذلك الغزو وتحقيقا لتلك الاحلام . والوضع في المنطقة يسير من سيء الى أسوأ . إن دعاوى اسرائيل كلها باطل يسابق باطلا ، يزاحم باطلا ، يناطح باطلا آخر لتحقيق الإثم الكبير الذي يحمون به ، اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات . ومع هذا تحكي اسرائيل بالامان ، وتتبادى بالسلام ، وتشكو ظلم الزمان لأن العرب لم يستسلموا لرغباتها الطاغية ، ولم يسلموا طوعا للغزاة بلادهم ، ولم يعترفوا شرعا للسرقة باغتصاب أوطانهم . ولم يهتفوا شكرا للجلادين الغزاة يوقعون أشكال الظلم بأصحاب البلاد التي احتلوها ليقيموا فيها علسي جماجمهم دولة .

أمامنا تقرير لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، يوجز عام ١٩٨٧ ما زرعت الصهيونية وأنصارها عام ١٩٤٧ على أرض فلسطين ، ويقاسي منه الى اليوم الشعب العربي الفلسطيني صاحب البلاد الشرعي . إن الشعب العربي في فلسطين هو أهم ، وأخطر ، وأكبر حقيقة تقف على أرض فلسطين ، وتفرض وجودها على ساحة القضية في الأمم المتحدة ، وغير الأمم المتحدة ، شعب امتهنته المساة ذات السبعين سنة منذ عام ١٩١٧ ، ويملك من مقومات الحياة وقدرة الاستمرار والدمو كل الطاقات التي يمتاز بها الاسرائيليون ، اضافة الى حقه المطلق في بلده ، والذي لا ينادعه فيه إلا كل ظالم آثم ، والحق قوة ذاتية لا تهزم ، وسيبقى ميد الساحة في النهاية .

وأود أن أسجل شكرنا هنا للجنة المحترمة على تقريرها الموضوعي ، الذي يعكس جهدا صادقا للوصول إلى الحقيقة ، التي تشوهها إسرائيل ، وتحول دون العالم والوصول إليها ، وتستخدم لأغراضها كل وسائلها الظالمة غير الشرعية . لكن الحق يعلو ولا يعلى عليه ، ولا بد للحقيقة أن تظهر ، بالكيان الإسرائيلي ، بالكيان الصهيوني ، ورغم الكيان الصهيوني ، وبدون الكيان الصهيوني . إن جهد اللجنة هو أحد مظاهر الضمير الحي في الأمم المتحدة بعد أن استكملت المنظومة الدولية صفتها العالمية الشاملة ، وتمثلت فيها عملية القرار الصحيح . وإن أعمال اللجنة فيما ذكرته ، وفيما لم تذكره - لأن إسرائيل وزبائنها يحاربونها حتى في الأجهزة الإدارية هنا - هي شهادة هذه السنة بأن إسرائيل والصهيونية تهزأ بالمنظومة الدولية ، كما كانت كل سنة ، وتخالف الحق والقانون ، وترتكب كل ما يستحق ويستوجب العقاب ، إلى أن يعسود الحق لأهله .

ماذا يرتكب الإسرائيليون في فلسطين ؟ يطيب للبعض أن يدافع عن عنصرية إسرائيل . لكن فلسطين ، والشعب الفلسطيني ، ليسوا ملعة في مزاد الحلقات الانتخابية ، وأسواق النخاسة السياسية الدولية . فليذهبوا إلى فلسطين ليروا كيف تنافس العنصرية الصهيونية ، كيف تغار منها وتحسدها على إنجازاتها . لأن عنصرية الصهيونية تبدأ خارج الحدود ، تبدأ فيمن يسمح له بالقدوم لامتيطان بلد الشعب العربي الفلسطيني ، ثم تدخل مع الداخلين لتمارس الصهيونية عنصريتها ، هذا مع أن التقرير رسم صورتها واضحة حين أبرز صورة التفرقة بين حال الشعب صاحب البلاد المكتمل الأهلية والشرعية ، وبين حالة الفرد الصهيوني الوافد من الخارج ليحتل بيت وأرض المواطن العربي صاحب البيت والأرض ، ويشغل مكانه في حيز الاقتصاد وفي حقه في الماء والهواء ، ويستولي على مكانه في حيز العلم والتعليم ، وينهب أرضه وبيئته ومزرعته ، وليسرق مياه فلاحته ، وأسواق منتجاته ، ويعتدي عليه لأنه عربي ، وينجس هو من العقاب لأنه يهودي . وهنا تقول اللجنة في تقريرها : "وقد لاحظت اللجنة ، بوجه خاص ، ورود تقارير عن تزايد أعمال مصادرة الأراضي الزراعية وموارد المياه ، وفرض الضرائب التعسفية ، وفرض القيود على قطاعي الاقتصاد والصناعة ، ومواصلة تدمير

الهيكل الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي والثقافي للأراضي المحتلة" (A/42/35) ،
فقرة ٢) هذا هو الوجود الصهيوني في فلسطين .

ادرسوا ماضي وحاضر معظم حكامهم ، لتحملوا على سجل فريد في الإرهاب بكافة
صوره . لو كان الحاخام كاهانا مواطناً في أي بلد في العالم المسؤول ويرتكب جرائمه
التي تعرفونها ، لكان وراء قضبان السجن منذ اليوم الأول ، وإلى آخر أيامه . لكنه
لدى السلطات الاسرائيلية ، ومثله كثيرون ، نائب وزعيم ، يتمتع بحماسة برلمانية .
تنتقده السلطة شكلاً ، وتحمي جرائمه فعلاً . وإذا أردتم دراسة مفصلة لعنصرية
الصهيونية ، فهي لكم في كل وقت . لكنني أربأ بهذه المنظمة الدولية ، في أي يوم ،
أن يدافع فيها أحد عن العنصرية الصهيونية . إنها جريمة عصرتنا اليوم ، إنها جريمة
في كل عصر ، وفي كل يوم . إنها جريمة تمشي على أرض فلسطين ، وضد كل فرد في الشعب
العربي في فلسطين ، لأنه عربي . كل يوم وكل ساعة ، وما على الجاهل بحقيقتها إلا أن
يسعى لرؤية ممارساتها ، ويزور فلسطين ليرى بنفسه ما تقوله اللجنة في تقريرها
"تشعر اللجنة بقلق شديد لاستمرار إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، في فرض سياسة
"القبضة الحديدية" في الأراضي المحتلة في محاولة لكبت التأييد الشعبي والأنشطة
الرامية إلى مقاومة الاحتلال ودعم منظمة التحرير الفلسطينية" . (نفس المرجع ،
الفقرة ٢٢)

هل هنالك من يسمي نفسه دولة في العالم ولا تعترف هي بحدودها ؟ اسألوا
الكيان الإسرائيلي ، أين الحدود ؟ هل هنالك كيان دولة في العالم ، والشعب صاحب
الأرض التي تدعي القيام عليها ليس عمادها ؟ اسألوا إسرائيل ما هو مكان الشعب
العربي صاحب الأرض الفلسطينية على أرضه . حين انتهى الاستعمار البريطاني على
فلسطين ، عام ١٩٤٨ ، كان المهاجرون اليهود تحت مظلة الحكم الأجنبي ، وبسببه ،
يملكون ٦ في المائة من أراضي فلسطين فقط ، و ٩٤ في المائة يملكها أصحابها العرب .
فأين موقع السكان العرب الآن ؟ خمسة ملايين فلسطيني ، أين موقعهم الآن في أرض
بلادهم ؟ يقول تقرير اللجنة : "ترغب اللجنة مرة أخرى في التعبير عن أبلغ القلق
إزاء هذه السياسات والممارسات من جانب إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، وأن

توجه إليها بشدة انتباه الجمعية العامة ومجلس الأمن ، حيث أن هذه السياسات والممارسات تنتهك انتهاكا واضحا اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وتغضي إلى عواقب خطيرة ، لا فيما يتعلق بنيل الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف فحسب ، ولكن فيما يتعلق بالسلم والأمن في المنطقة أيضا ، وفيما يتعلق بالجهود الدولية الرامية إلى تحقيق حل لقضية فلسطين ، وهي لب الصراع في الشرق الاوسط" . (نفس المرجع ، الفقرة ٢٦) وهذا اقتباس يشرح نفسه .

تدعي إسرائيل أنها ترغب السلم وتسمى للسلم . فماذا عملت إسرائيل للسلم وللسلام ؟ لقد غزت بقية أراضي فلسطين . لقد غزت الجولان . لقد غزت لبنان ، وتسيطر على جنوبه الآن . لقد اعتدت على البلاد العربية ، من تونس إلى العراق ، لقد خاضت أربع حروب ضد الدول العربية المجاورة ، بعد غزوها أرض فلسطين ذاتها . حاولت أن تفرض على لبنان سلام الاستسلام ، وتهدد باستمرار سلامة المنطقة ودولها . لقد رفضت مشروع السلام العربي الذي أقرته قمة فاس عام ١٩٨٢ ، رغم ما تحمّله العرب فيه من تضحيات ضخمة . لقد رفضوه لأنهم لا يريدون سلاما متوازنا . وأخيرا وليس آخرا ، يرفضون ويعطلون ، بجميع الوسائل ، حتى جهود الأمم المتحدة لمجرد عقد مؤتمر دولي لبحث إمكانيات السلام . حتى بحث إمكانيات السلام ترفضه سلطات إسرائيل . فهل مثل هؤلاء يريدون السلام ؟

إذن ، ماذا يريدون ؟ لقد قالت جولدا مائير ، رئيسة وزراء إسرائيل السابقة ، في عام ١٩٦٩ ، "ليس هنالك شيء اسمه الفلسطينيون ، ليس لهم وجود" ، هذا ما أرادوه . وذهبت جولدا مائير بما قالت ، وبقي خمسة ملايين فلسطيني يعملون لاستعادة حقوقهم . إن الصهاينة يدركون بأنهم يقيمون على أرض مفتصة ، ويعيشون بأموال مستوردة ، وإنهم يرفضون السلام المتوازن ، كأنهم يسابقون الزمن إلى ماعة يجابهن فيها العالم العربي والإسلامي على اتساع رقعته ، ووفرة شعوبه ومكانسه ، والزمن ليس معهم ، والايام مليئة بالمفاجآت . ولا بد أن نسال هل استمرار الظلم والظلام غاية يطلبها شعب يريد إقامة دولة . وهل تقوم الدول إلا على الاستقرار والعدل والسلم والسلام ، كل هذه يفتقدتها الكيان الإسرائيلي . وهل تقوم دولة اليوم إلا على أرض محددة ، وشعب يملك الأرض شرعا وتاريخا ، ويكسب معيشته الأساسية من موارده المشروعة ، وكل هذه تعوز الكيان الإسرائيلي . وفوق هذا يريدون الحرب أسلوبا للحياة ، يريدونها وسيلة للاستمرار ومبررا للاستقرار ، أليس هذا التناقض الجذري ادعى للنظر بالاسلوب ، من جذوره ، الذي تعالج فيه الامم المتحدة قضية فلسطين ، وآثارها ونتائجها على شعب فلسطين ، وشعوب المنطقة ودولها ، بل وعلى العلاقات الدولية ككل . إن أهم مهام الامم المتحدة ، هو تأمين السلام العادل ، والاستقرار ، والعلاقات المتوازنة بين الشعوب والدول . ويقول تقرير اللجنة :

"ترى اللجنة أنه يلزم في هذه المرحلة الحرجة أن يتخذ مجلس الأمن إجراء ايجابيا عاجلا على أساس التوصيات التي صاغتتها اللجنة في تقريرها الاول والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المعقود في جنيف عام ١٩٨٣" . (A/42/35 ، ص ٢٢)

فهل لنا أن ننظر في قضية الشعب العربي الفلسطيني ، ونحن نسجل اليوم للسنة الاربعين فشل المنظمة باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني لأصحابه ، ونسجل فشل دول المنظمة في ردع إسرائيل . ونحمل للسنة الاربعين الكيان الإسرائيلي ، ونحمل الذين يدعمون إسرائيل ويمدونها بأسباب الرعونة وأدوات الحرب والاموال التي تمكنها من ارتكاب

جرائمها ضد العرب والمسلمين ، نحملهم مسؤولية ما يجري على أرض فلسطين وخارج فلسطين ، ضد كل العرب والمسلمين .

القدس ، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ، تقف قلعة صامدة في ضمير وفكر والتزام كل مسلم وكل عربي ، يحاول الصهاينة الآن ، ومنذ دنسوها بوجودهم ، المساس بطبيعتها وتغيير معالمها . ونحذرهم من أن المساس بها وبالاماكن المقدسة فيها سيكون الشرارة التي تلهب العالم الإسلامي للحفاظ على مقدماته ، وأنه لا جدال في تصميم العالم الإسلامي على إعادة القدس إلى وضعها العربي الكامل وطبيعتها الدينية ، والمحافظة التامة على سلامة مقدماتها .

سمعتم في الدورات الماضية بمناسبة يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني ، رسائل الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، يكرر فيها تأكيد التزام المملكة العربية السعودية بحقوق الشعب العربي الفلسطيني ، منذ نشأت القضية وإلى أن تحل القضية ويرتفع الظلم عن أرض السلام ، وبأن التزامنا في المملكة بدعم الشعب العربي الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة على أرض بلاده ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، هو التزام بالحق العربي والإسلامي حتى يتحقق ، وبالأمن والسلام العادل ، الذي يعيد الحق لأهله حتى يقوم الأمن والسلام ، ومتسمعون رسالة خادم الحرمين الشريفين مرة أخرى بعد أيام ، بمناسبة يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة .

إن دعوة العرب للسلام في مشروع قمة فاس عام ١٩٨٢ فرصة تاريخية ، لو كان الصهاينة يريدون السلام ، لكنهم وكما ترون يعملون كل جهدهم لإحباط السلام . واختتم كلمتي لأؤكد لهذا الجمع الوقور ، أن كل يوم يمر علينا والسلطات الإسرائيلية سابرة في غيها وظلمها ، سيبعد إمكانيات السلام ، ويضع الأمم المتحدة أمام مسؤوليات أشد خطراً مما تواجهه الآن . لقد قال إعلان جنيف ، حصيلة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين عام ١٩٨٢ ما نصه :

"إن إيجاد حل عادل لقضية فلسطين ، لبّ المشكلة ، هو العنصر الحاسم في أية تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الاوسط"

(A/CONF.114/42 ، ص ١)

وقال أيضا :

"إن التوتر الدولي المستمر منذ عدة عقود في الشرق الاوسط يتمثل سببه الرئيسي في إنكار إسرائيل ومن يؤيدون سياساتها التوسعية ، لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف" (A/CONF.114/42 ، ص ١) .
فهل لنا أن نرى الحقيقة قبل فوات الاوان .

السيد زابوتوكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد
مضى أربعون عاما منذ أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية قرارها ١٨١ (د-٣) بشأن تقسيم فلسطين . وعلى مدى هذه السنين ، وعلى الرغم من النداءات المتكررة والجهود التي لا تكل من جانب المجتمع الدولي ، لاتزال إسرائيل تعرقل إقامة الدولة العربية الفلسطينية المستقلة . ونتيجة لذلك ، بقيت منطقة الشرق الاوسط تعاني لعقود كثيرة من الازمات وأعمال العنف ، وقد أصبحت واحدة من أخطر بؤر التوتر الدولي .

ومنذ قيام دولة إسرائيل ، عانت شعوب تلك المنطقة من سلسلة من الحروب وأعمال العنف والإرهاب التي غالبها ما اشتركت فيها مباشرة دول تبعد آلاف الكيلومترات عن تلك المنطقة التي عانت كل المعاناة . وما زالت قضية فلسطين التي لم تحسم بحسب تمثيل لب النزاع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط ، وبدون تسوية هذه القضية ، فمن المحال حتى أن ن فكر في استعادة السلم والاستقرار لهذه المنطقة أو القضاء على بصورة التوتر الخطيرة هذه .

وعلى مدى العقود الماضية ، تأكدت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في مجموعة من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . وقد بذل المجتمع الدولي قصارى جهده لإعمال هذه الحقوق ، وهو ما عبرت عنه مواقف وأنشطة دول جامعة الدول العربية ، وبلدان المجتمع الاشتراكي ، وحركة عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وعمد كبير آخر من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية . ونحن نفتنم هذه الفرمة لنشيد بجهود الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة وأمينها العام والوحدات ذات الملة في الامانة العامة .

ومع ذلك ، فمن المؤسف أن نلاحظ أنه على الرغم من كل هذه الجهود الدولية ، لم يطرأ أي تحسن على هذه الحالة . بل على العكس من ذلك ، أوضحت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنمان لسكان الاراضي المحتلة في تقريرها أن :

"السياسة العامة لحكومة إسرائيل مازالت تتبع نفس الاتجاهات التي

كانت تتبعها في الماضي" (A/42/650 ، الفقرة ٢٠٦)

وما زالت سياسة الاضطهاد والإرهاب تمارس ضد السكان العرب في الاراضي المحتلة ، بينما تستمر التهديدات والاعمال العدوانية ضد البلدان المجاورة .

ومتستمر الحالة الملتهبة في المنطقة في الاتجاه نحو حافة الصراع العسكري إلى أن يطرأ تغيير جذري على سياسة الحكومة الإسرائيلية وسياسة من يدعمونها سياسيا وماليا وعسكريا . وذلك يؤكد أيضا أنه لا يمكن لأي دولة أن تكفل أمنها على حساب الحقوق والمصالح المشروعة للآخرين .

إن سيادة إسرائيل التي تتسم بقصر النظر ، والتي تقوم على الوطاء العنيد بالاقدام لحقوق الشعب الفلسطيني ، وعلى رفض قبول منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لذلك الشعب ، تؤدي إلى استمرار هذه الحالة بل وتفاقمها .

وقد رحبت تشيكوسلوفاكيا بالنتائج التي أنتهت إليها الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، وتعتبرها خطوة رئيسية من أجل استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وتعزيز سلطاتها وقدرتها على العمل . ويخفي أن تحظى منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف وبالا احترام كحريك يتمتع بالسيادة الكاملة في المفاوضات الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة عادلة ودائمة لقضية فلسطين .

والطريقة الحقيقية الوحيدة التي تؤدي إلى هذه التسوية ، في رأينا ، هي عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الاوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك الاعضاء الدائمون في مجلس الامن ، ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل . ومنذ عام مضى ، رحبنا بمبادرة الاتحاد السوفياتي من أجل التعجيل باتخاذ الترتيبات لعقد هذا المؤتمر عن طريق تشكيل لجنة تحضيرية تتألف من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

وقد أحاط الامين العام لمجلس الامن والجمعية العامة علما ، مرارا وتكرارا ، في تقاريره بكيفية اتجاه المواقف في المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة . وفي تقريره عن أعمال المنظمة الذي قدمه في العالم الحالي ، ذكر الامين العام أنه :

"ما يؤسف له أنه حتى الآن لم يتيسر الحصول على موافقة جميع الاطراف على مبدأ عقد مؤتمر دولي ، وقد أعاق ذلك جهودي الرامية لتحقيق تقدم في المسائل الإجرائية ... وبالرغم من هذه النكسات ، يجب مواصلة السعي بجميع الوسائل لإيجاد تسوية شاملة من خلال عملية تفاوضية تجرى تحت رعاية الامم المتحدة وتشترك فيها جميع الاطراف" (A/42/1 ، ص ٤)

وفي هذا الصدد ، يؤكد وقد تشيكوسلوفاكيا من جديد أن الحالة الراهنة تقتضي على نحو ملح الإسراع بالتحضير لعقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الاوسط ، بما في ذلك البدء في أعمال اللجنة التحضيرية . ومع ذلك ، يتعين على الذين افترضوا

حتى الآن أن الحل المنفرد أمر يمكن التوصل إليه ، أن يعمدوا النظر في مواقفهم ،
ويبدوا الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق تسوية دائمة وعادلة للمشكلة الفلسطينية ،
وبالتالي تسوية مشكلة الشرق الاوسط .

وكثيرا ما نسمع إشارات عن "الإرهاب" فيما يتعلق بالحالة في الشرق الاوسط .
ولا يعني في هذا الصدد إلا أن أوضح أننا عارضنا دائما ومازلنا نعارض كل أشكال
الإرهاب الفردي ، وخاصة إرهاب الدولة . بيد أننا نشجب بقوة الحملات الفوغائية وندين
الذين يروجون لها بغرض استخدام شعار "الإرهاب" لتثويه مصادقية نضال التحرير
الوطني ، بينما يمولون في الوقت ذاته المرتزقة الإرهابيين المسلحين . إن هذه
الهيستيريا وهذا النفاق يتفقان تماما ونوايا الذي لا يرغبون بالفعل في التوصل إلى
تسوية عادلة في الشرق الاوسط وبالتالي يخبرون ارتياب البلدان العربية وحركة
المقاومة العربية . إن تلك الحملات الصاخبة تصرف الانتباه عن الاسباب الحقيقية لازمة
الشرق الاوسط وتستمد وقودها من مأساة شعوب الشرق الاوسط .

لذلك نعتقد أن اقتراح سوريا عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الامم المتحدة لتعريف
الإرهاب الدولي وتمييزه عن نضال التحرير الوطني ، يستحق الدراسة المتأنية للغاية .
لقد علمنا مع القلق البالغ أن مجلس الشيوخ الامريكى قد اعتمد القانون رقم
٩٤٠ ، الذي يعتبر بمقتضاه إنشاء وجود وأنشطة بعثة المراقب الدائم لمنظمة التحرير
الفلسطينية لدى الامم المتحدة أعمالا غير قانونية . ونحن نوافق تماما في هذا الصدد
على البلاغين الرسميين اللذين أصدرتهما حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ،
ونوافق على الموقف الذي اتخذته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف وهو : أن مشروع القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الامريكى يعد
آخر تدبير في سلسلة التدابير الاخيرة التي اتخذتها السلطان التنفيذية والتشريعية
لحكومة البلد المضيد فيما يتعلق بعدد من البعثات الدائمة لدى الامم المتحدة . وهذا
يعد ليس فقط عملا غير قانوني صريحا ويتنافى مع اتفاقية المقرر الرئيسي للأمم

المتحدة ، ولكنه يعتبر أيضا محاولة ترمي إلى الإساءة إلى منظمة التحرير الفلسطينية أمام الرأي العام الأمريكي والإضرار بمصالح منظمة التحرير الفلسطينية في وقت تبذل فيه الأمم المتحدة جهودا مكثفة للتوصل إلى تسوية شاملة دائمة وعادلة لمشكلة الشرق الأوسط ، ومن أجل حل القضية الفلسطينية .

وختاماً ، أود أن أعرب عن اعتقادي بأن المجتمع الدولي سيضاعد جهوده المبذولة لصالح القضية العادلة للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك تنفيذ حقه ، غير القابل للتصرف ، في إقامة دولته . غير أنه يلزم ، لايجاد تسوية عادلة للقضية فلسطين واقرار سلم دائم في المنطقة ، أن تتخلى اسرائيل عن سياستها العدوانية التي تنطوي أيضا على الاحتلال وضم الاراضي ، وأن تسحب قواتها من جميع الاراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ . ونعتقد أن النضال البطولي للشعب الفلسطيني ، من أجل الحصول على استقلاله الوطني ، سيكلل بالنجاح وان الامم المتحدة ستسهم بقدر كبير في تحقيق ذلك .

السيد الفيلاي (عمان) : السيد الرئيس ، ان الموضوع المطروح على الجمعية العامة اليوم قديم قدم المنظمة الدولية نفسها التي أولته اهتمامها وعنايتها منذ دوراتها الاولى . وظلت تناقشه منذ ذلك الحين وطوال ما يزيد عن أربعة عقود .

ان القضية الفلسطينية يعرفها الجميع . انها صميم مشكلة الشرق الاوسط وتناقش سنة بعد اخرى في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والخاصة المعنية ، ومجلس الامن وفي المؤتمرات والحلقات الدراسية العديدة الاخرى . ومع ذلك فان الخطوات الايجابية نحو الحل المطلوب لهذه القضية الانسانية الهامة الذي ينبغي أن يقوم على أساس قرارات مجلس الامن والجمعية العامة المختصة أمر لم يتحقق للأسف الشديد بعد حتى هذا اليوم .

وهذا هو ما جعل المسألة تتعقد وتعتبر من أخطر المشاكل التي يمكن أن تهدد الامن والسلم الاقليمي والدولي ككل . كما أدى هذا الوضع المتوردي بدوره الى عرقلة مصداقية المجتمع الدولي في سعيه من خلال الامم المتحدة لاعلاء المبادئ والاهداف المكرسة في ميثاقها . والحالة في الشرق الاوسط بدأت عام ١٩٦٧ بقرار وحيد وهو قرار مجلس الامن ٢٤٢ الصادر في عام ١٩٦٧ الذي رفضت اسرائيل تطبيقه منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا . ثم عجزت الامم المتحدة عن اجبار اسرائيل على الانصياع له . لا بل معسنت اسرائيل من ممارساتها العدوانية وعملت على تكريس الاحتلال مما اضطر الامم المتحدة الى اعادة تأكيد هذه القرارات .

وفي هذا الوقت نفسه امتبش العالم خيرا بهدى رغبة الغالبية العادقة من اعضاء الهيئة الدولية في التوصل السريع للحل العادل المنشود لهذه القضية المطروحة امامكم . ونطالب الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن بضرورة الاسراع في تحريك الوضع الراهن المقيت بمورة تحقق انعقاد المؤتمر الدولي للسلام بحضور الاطراف المعنية كافة .

ان الشعب الفلسطيني الذي مازال تحت الاحتلال الاسرائيلي كان وما يزال يتطلع باامل كبير الى هذا المؤتمر كي ينال حقوقه المشروعة ومنها حقه في تقرير مصيره على وطنه وارضه . ان شعوب المنطقة باسرها ترجو لهذا المؤتمر تحقيق السلام العادل والمشرق والدائم . ان الظروف الحالية التي جمعت اطراف النزاع في الشرق الاوسط على اهمية السلام لتعتبر فرصة هامة . يجب عدم اضاعتها وهي فرصة ظهرت لأول مرة منذ بدء هذا النزاع .

واذا لم تستغل هذه الفرصة فان المستقبل قد لا يوفر فرسا اخرى للسلام في الشرق الاوسط الذي يعتبر من اكثر مناطق العالم حساسية وخطورة . وانتم يا سيادة الرئيس مطالبون بضرورة العمل بالسرعة الممكنة لانعقاد هذا المؤتمر المعني بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط لكي يعم السلام في المنطقة .

وفي الختام ، اود ان لا يغوت وفد بلادي الاشادة بجهود الامين العام للامم المتحدة وكبار مساعديه المختصين بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط . ولقد وجدنا فيما احتواه تقرير الامين العام الاخير من صدق واعتراف بالامر الواقع الراهن بكل ابعاده الايجابية والسلبية المختلفة امل كبير نرى ضرورة دعمه وتأييده بمسورة متواصلة نحو الانعقاد السريع للمؤتمر الدولي للسلام وإبعاد شبح الحروب والقتل والتشرد عن منطقة الشرق الاوسط .

السيد باسندوه (اليمن) : السيد الرئيس ، يسرني ويشرفني أن ألقى

هذه الكلمة نيابة عن شطري اليمن ، شماله وجنوبه ، الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

تكتسب مناقشتنا لقضية فلسطين في هذه الدورة أهمية خاصة ، ومدلولا متميزا ، ذلك أنها تتوافق مع مرور مبعين عاما على صدور وعد بلفور المشؤوم ، ومضي أربعين عاما على قيام اسرائيل بموجب قرار تقسيم فلسطين العربية ، وانقضاء عشرين عاما على اتيان اسرائيل على بقية أجزاء فلسطين : غزة والضفة الغربية والقدس الشريف من خلال عدوانها الفادر على مصر وسوريا والأردن في الخامس من شهر حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ ، وفوات خمس سنوات على غزوها للبنان في شهر حزيران/يونيه عام ١٩٨٢ ، ذلك الفزوا الصارخ والسافر ، الذي استهدفت من ورائه تصفية الوجود الفلسطيني أساسا ، وما تلاه من مذابح بشعة في مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين ، راح ضحيتها مئات مئات من اللاجئين الفلسطينيين العزل ، من نساء وشيوخ وأطفال في غير ما رحمة ولا هوادة . وتلكم ، لعمري ، ذكريات اليمية وقاسية ، يكفي اجتزازها لان يجسد أمامنا هول مأساة شعب فلسطين الشقيق الذي لا يزال يتعرض أبناؤه الأحرار بالجملة للقتل والاعتقال والتشريد والنفي دون سبب سوى أنه يطالب بحقه ، مثل غيره من الشعوب ، في أن يعيش حرا في ظل دولة مستقلة على ترابه الوطني .

وإذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد ضمنت بقرارها رقم ١٨١ الصادر في عام ١٩٤٧ قيام دولة يهودية ، فإنها قد عجزت حتى الآن عن ضمان قيام دولة عربية ، برغم مضي أربعة عقود كاملة على صدور قرارها ذاك* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ويجيورדاني (سري لانكا) .

لكن الامر لم يقف عند اقتطاع جزء من فلسطين لتقوم عليه دولة يهودية ، وانما تجاوزه الى حد اغتصاب كل فلسطين من قبَل تلك الدولة التي اتخذت لنفسها اسم اسرائيل . واستمرات سلطات اسرائيل الحال وهي ترى الامم المتحدة عاجزة عن تنفيذ قراراتها المتوالية ، فراحت تتماذى في ممارساتها الفاشية وسياساتها القمعية الظالمة ضد شعب فلسطين في داخل وطنه وخارجه ، معتمدة في ذلك على ما يوفره لها اصدقاءها من اسباب القوة العسكرية ووسائل الدعم المختلفة .

وان من وقف على ما تعرّن له شعب فلسطين من المؤامرات والاعتداءات ، لا على وطنه فحسب ، بل وحتى على وجوده منذ الانتداب البريطاني وحتى اليوم ، لا يملك إلا أن يعترف بأنه قلما تعرّن شعب في التاريخ كله ، عدا شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ، لنكبة أشد وأدهى من النكبة التي ألمت ومازالت تلم بشعب فلسطين . فلقد صار الغرباء في ذلك القطر العربي السادة والحاكمين ، فيما غدا أهله الحقيقيون بين محكوم مظهد ، أو معتقل دون وجه حق ، أو لاجئ في المخيمات في اقطار عربية مجاورة حرم من حق العيش في قريته أو مدينته ، أو ولد خارج موطنه فلم يسعد حتى برؤية دوره ومآثره ، ولا حتى بقايا أسرته وأهله ، أو هائم على وجهه في منفى قريب أو بعيد ، لا يدرى أيعود الى مسقط رأسه ومرابع صباه وذكرياته قبل أن يدركه الموت أم لا يعود . بل حتى الذين أبعدوا عن وطنهم من قبَل سلطات الاحتلال أو تركوه مظطرين باتوا في غير مأمن من القتل بفعل غارة من الغارات المتكررة التي يقوم بها سلاح جو اسرائيل ، وقطع بحريتها ، ومشاة جيشها ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، أو خلال عملية ممن عمليات الارهاب التي تقوم بها عصابات المخترفة في غير مكان ، وكل مكان . وما أكثر الشواهد على ذلك ، اذ كم من فلسطيني حر سقط شهيدا برصاصات فرق الاغتيال الاسرائيلية في عواصم الدنيا . ولولا حرصنا على وقتكم الثمين ، لسردنا أسماء عشرات من ضحاياها الخالدين . ومع ذلك لا يتورع مسؤولو اسرائيل عن التشديد بانهم ضد الارهاب فيما هم يمارسون الارهاب بكل صوره وأبشع صنوفه - يمارسونه داخل فلسطين التي يحتلونها عنوة ، وخارج فلسطين ، أنى أمكنهم ذلك .

وفي محاولة لخداع المجتمع الدولي جاء وزير خارجية الكيان الاسرائيلي شيمون بيريز ، خلال المناقشة العامة التي جرت في هذه الدورة ، ليحدثنا عن رغبة حكومته في السلام لكنه اتي يحمل معه ورقة تين ، ولم يات حاملا غصن زيتون . ذلك أنه نسي أو تناسى ان الطريق الى السلام واضح ومحدد ، إذ سبق وأن رسمت الامم المتحدة معالمه بقرارها ٥٨/٢٨ جيم القاضي بمعد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، تشارك فيه كل الاطراف المعنية بالصراع العربي - الاسرائيلي ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، على أن تحضره كل دول مجلس الامن دائمة العضوية . وهل يجهل أحد من هو الذي يرفض فكرة عقد هذا المؤتمر ، وبالتالي يرفض السلام ؟ أهم الفلسطينيين وهم الذين أعلنوا وما زالوا يعلنون على مسع من الدنيا كلها وحتى يوم أمس ، كما جاء على لسان السيد فاروق قدومي ، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في خطابه الشامل والواضح الذي ألقاه من على هذا المنبر ، قبولهم بالمشاركة في مثل هذا المؤتمر عند انعقاده ، بل وتأييدهم لعقده . أم هم الاسرائيليون الذين ما فتئ رئيس حكومتهم يصرح برفضه للمؤتمر ، ومن ثم لقرار الامم المتحدة الداعي الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ؟ من هو الذي يرفض السلام إذن ؟

على أن أي سلام يقوم على تجاهل الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة العادلة ، كما تحلم اسرائيل ، لن يتأتى لها مطلقا . ذلك لان القضية الفلسطينية كما كانت هي بداية الصراع وسبب المشكلة في الشرق الاوسط ، فان حلها هو المدخل الصحيح والوحيد لتأمين سلام عادل ودائم فيه .

اننا لنحیی الجهد الكبير الذي بذله السيد الامين العام للامم المتحدة ومساعدوه في اعداد تقريره حول الحالة في الشرق الاوسط المعروف علينا . ونحن نقدر ، كل التقدير ، ان من الاستحالة بمكان أن يأتي التقرير بالتفصيل على كل ممارسات اسرائيل الاجرامية والتعسفية ضد شعب فلسطين الاعزل - إلا من سلاح الايمان في الاراضي المحتلة - لان ذلك يحتاج الى آلاف من الصفحات ، ولا تكفي لتداوله بضع وريقات

معدودات . لكنه ، على كل حال ، يحتوي على نماذج مشينة لما تقتضيه سلطات الاحتلال الاسرائيلية من جرائم نكراء يندى لها جبين الانسانية ، اقلها مصادرة حقوق الانسان وحرياته ، وابشعها جرم القتل العمد والمشهدود .

ولقد شاءت الاقدار ان تفتضح مؤخرا ممارسات جهاز أمن اسرائيل "شين بيت" ضد المعتقلين والسجناء من الفلسطينيين ، فاتضح ما كان يقتضيه مسؤولو ذلك الجهاز القومي ، وما كانوا يلجأون اليه من وسائل تعذيب قاسية ومنكرة لاغتصاب اعترافات كاذبة من عديد من المعتقلين حتى يبرروا لانفسهم اعتقالهم ، ويحملوا المحاكم على ادانتهم والحكم ضدهم ، وكيف ان اولئك المسؤولين الامنيين كانوا يرتكبون ما يرتكبونه بمباركة وتشجيع حكام اسرائيل حتى لقد باتت هذه الفضيحة المشينة حديث الصحف ، بما فيها الصحف الموالية لاسرائيل نفسها .

ولا نملك بهذه المناسبة إلا ان نشاهد السيد الامين العام بان يوالي جهوده الطيبة في سبيل تحقيق فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام برغم ما يواجه به من رفض اسرائيل صريح ، على اننا نأمل بان لا يظل القرار الخاص بعقد هذا المؤتمر كغيره من القرارات السابقة عليه ، والخامة بقضية فلسطين وقضية النزاع العربي - الاسرائيلي ، حبرا على ورق لا يلقي طريقه الى حيز التنفيذ .

كما لا يفوتنا ان نتوجه بتحية شكر وتقدير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتمرد ، برئاسة السيد ماسامبا ماري ، على ما قامت به من جهود قيّمة في النهوض بالمهام التي كلفتها الجمعية العامة بها ، وكذلك للجنة التحقيق في الممارسات الاسرائيلية ، ووكالة نوح وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، وكافة اللجان والجهات التي تقوم بدعم نضال شعب فلسطين الشقيق من أجل نيل حقه في تقرير مصيره ، واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

منذ قيام اسرائيل قبل اربعين عاما ، ما يزال الشعب الفلسطيني يهدد حقوقه الوطنية المشروعة ، بل حتى ما خص لدولته من اراض في وطنه حدودا لدولته المستقلة ، سطت عليها اسرائيل في غزوها الغادر في شهر حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ ، بحيث لم تدع له من بلاده شبرا غير مدنى باحتلالها .

وليس أدل على أن إسرائيل كيان ارتبط وجوده ومرتبط استمراره بالسياسة القائمة على العدوان والعنف والتوسع الاستيطاني الاستعماري ، من تاريخها الحافل بالاعتداء على شعب فلسطين ، وعلى الدول العربية المجاورة لفلسطين ، ومن ممارساتها ضد الفلسطينيين ، سواء قبل قيامها ، وبعد قيامها ، وحتى اليوم . ومن ثم لا غرابة إذا كانت ترفض السلام ، لأن السلام لا يؤمن لها فرص التوسع والعدوان على غيرها .

لكن اسرائيل ما كانت لتقوى على تحدي المجتمع الدولي كله ، وعلى انتهاج سياسة القوة والعدوان ، لولا دعم الولايات المتحدة لها دعماً لا يقف عند حدود ولا يخضع لمعايير أو قيود . ومن اندفاع الولايات المتحدة وراء اسرائيل ، وتأييدها لها تأييداً مطلقاً بكل الوسائل والاسباب ، وفي كل المحافل والمواقف ، صرنا لا ندرى من التابع منهما - ومن المتبوع . فإسرائيل ، مثلاً ، لا تحسن معاملة مواطني الولايات المتحدة من أصل فلسطيني أو عربي ، بل تسيء اليهم علناً ، ومع هذا لا يؤثر ذلك على علاقاتها مع واشنطن . ويقوم أنصار اسرائيل بقتل مواطنين أمريكيين من أصول عربية داخل الولايات المتحدة نفسها ، وتظل اسرائيل وأنصارها في عيون حكام أمريكا أبرياء من الإرهاب براءة الذئب من دم ابن يعقوب . وتعتدي اسرائيل على المواطنين الفلسطينيين المدنيين العزل ، تقتل من تشاء منهم ، وتعتقل من تشاء ، وتشرّد من تشاء ، ومع ذلك تظل في نظر حكومة الولايات المتحدة ، بفرعيتها التنفيذية والتشريعية ، دولة ديمقراطية حقة ، تحترم حقوق الانسان وحرياته .

بل إن الولايات المتحدة بلغت من حماسها لاسرائيل مبلغاً جعل سلطتها التشريعية ، الكونغرس ، تعتزم اصدار قرار بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة في نيويورك ، بعد أن أقفلت المكتب الاعلامي في واشنطن غير متورعة بذلك عن انتهاك إتفاقيتها كدولة مضيغة مع الأمم المتحدة . كل ذلك من أجل عين اسرائيل وخاطرها . ومثل هذا القرار اذا ما تم تنفيذه ، سيصبح سابقة خطيرة قد يتعرض لمثلها أي وفد من وفود دولنا الأخرى لدى الأمم المتحدة في المستقبل . ذلك لأن وجود الوفد المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى هذه المنظمة الدولية الكبرى ، لم يتم بقرار من السلطات الأمريكية ، وإنما بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

أفما آن الاوان لان تعيد الولايات المتحدة النظر في مواقفها بحيث تنظر الى الامور بمنظار الحق المجرد ، وليس بعين العاطفة العمياء أو التعصب الاهوج ؟ فلکم هو حري بدولة كبرى كالولايات المتحدة ، ذاق شعبها ، ذات يوم ، مرارة الاحتلال الاجنبي البغيض ، وخاض غمار النضال من أجل التحرر الوطني ، أن تتفهم وضع شعب فلسطين ، وأن

تؤيد نضاله وحقوقه المشروعة بدلا من أن تؤيد محتل أراضيه والمعتدي على حقوقه والمنتك لحرياته وحرماته المقدمة .

ان الولايات المتحدة مدعوة اليوم ، أكثر من أي يوم مضى ، للوقوف في وجه ملف اسرائيل ، وتحديها لإرادة الدولية المتمثلة في القرارات القاضية بعودة الأراضي المحتلة من فلسطين وسوريا ولبنان لامحابها الشرعيين ، ولحملها على القبول بانعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، كما نص على ذلك قرار الامم المتحدة ٥٨/٢٨ جيم ، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني الشقيق . فمثل هذا المؤتمر يتيح فرصة تاريخية نادرة لإحلال سلام عادل في منطقة الشرق الاوسط ، قد يتعذر توفرها مستقبلا ، وقبل أن تصبح المنطقة بؤرة لصراع ساخن لا يعلم أحد مداه ولا عواقبه .

إن اسرائيل تفعل في الشرق العربي ، سواء في فلسطين وجنوب لبنان والجولان نفس ما يفعله نظام بريتوريا في الجنوب الافريقي سواء في ناميبيا وجنوب افريقيا وأنغولا . ولا عجب فالنظامان الاسرائيلي والبريتوري هما وجهان لعملة عنصرية واستعمارية استيطانية واحدة .

لكن ، سواء رضخ حكام اسرائيل لصوت العقل وارادة المجتمع الدولي أو لم يرضخوا ، فسيبقى شعب فلسطين مثل شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ، صامدا ، يناضل بكل الوسائل المشروعة من أجل انتزاع حقوقه العادلة في استعادة أرضه ، وقيام دولته المستقلة على ترابه الوطني الطاهر ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد .

والنصر حليف الشعوب دائما وأبدا ، والهزيمة هي المصير المحتوم لكل المستعمرين والعنصريين في كل مكان وزمان .

السيد كان (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قبل بضعة أيام

فقط نظرت الجمعية العامة في مسألة سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا والتي تشكل في جوهرها انتهاكا صارخا للقيم الانسانية وتحديا لكل قواعد القانون الدولي . واليوم نتناول السياسة التي تنتهجها اسرائيل في فلسطين المحتلة .

إن هاتين السياستين بالرغم من عدم تطابقهما تماما تتماثلان الى حد كبير في مميزاتهما ومظاهرها حتى أن المرء ليعتقد أنهما نابتان من نفس الايديولوجية . وفي حقيقة الامر ، انهما تقومان على نفس المفاهيم التمييزية وكتاهما تستخدمان القبوة من أجل البقاء . وبالرغم من شجب وادانة المجتمع الدولي ، لا يزال هذان النظامان يطان بالاقدام كل قواعد القانون الدولي ومبادئه في تحد للمبادئ الاخلاقية والمشاعر الانسانية . ولعل مؤسس الفصل العنصري ، السيد فيروورد ، كان قد أدرك الصفات المشتركة لهاتين السياستين عندما أعلن في هذه القاعة بالذات في عام ١٩٦١ ردا على ما اعتبره ملوكا منحرفا من جانب اسرايل لتصويتها تأييدا لإدانة سياسة الفصل العنصري قائلا :

"لا تقولوا لي أن هناك اختلافا بين البلدين فأحدهما قائم على الفصل بين الاجناس والآخر على الفصل بين الاديان . واذا ما شجب التمييز في إحدى الحالات فيجب أن يشجب في الحالة الأخرى ... لقد استولى اليهود على أرض اسرايل وانتزعوها من العرب الذين عاشوا فيها منذ آلاف السنين وأنني أؤيدهم في ذلك ... ولكن اسرايل مثل جنوب افريقيا دولة قائمة على الفصل العنصري" .

يتضح لنا مغزى هذه الكلمات وضوحا تاما عندما ندرس التطورات التي شهدتها المسألة الفلسطينية منذ أن وافقت الأمم المتحدة في قرارها ١٨١ (د - ٢) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ على خطة تقسيم فلسطين استنادا الى اقتراح لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين التي أنشئت في دورة خاصة قبل التقسيم ببضعة أشهر . ونتيجة لتلك الخطة ولدت اسرايل والمشكلة الفلسطينية . إلا أن هذا الحل الذي اتخذته الأمم المتحدة والذي ينطوي على التناقض لم يفض الى حسم مشكلة اليهود ، ناهيك عن الفلسطينيين الذين يعيشون أوضاعا مأساوية منذ سنوات عديدة بسبب سياسة اسرايل وممارساتها . لقد عانى الشعب الفلسطيني الذي طرد من وطنه القومي من محن المنفى في الوقت الذي عانى فيه أولئك الذين ظلوا في وطنهم من محن الهيمنة .

وفي الوضعين كليهما كانت حالته قاسية وازدادت تفاقما في أعقاب العدوان الاسرائيلي لعام ١٩٦٧ على الاراضي العربية ، وهو العدوان الذي دفع موجة ثانية من الفلسطينيين الى دروب المنفى ، في الوقت الذي أخذت فيه اسرائيل تستقر في الاراضي التي حصلت عليها بالقوة التي شملت فلسطين بكاملها بما فيها القدس .

وعلى الرغم من مبدأ عدم جواز الحصول على الاراضي بالقوة المعترف به عالميا والاحكام ذات الصلة لاتفاقية جنيف المؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٤٩ والخاصة بحماية المدنيين ، فإن اسرائيل قد استقرت فيما يبدو في هذه الاراضي بصورة نهائية وهي تحاول تغيير معالم الاراضي التي حصلت عليها على الرغم من معارضة مكانها العرب ونداءات المجتمع الدولي . وهكذا أصبحت سياستها القائمة على ضم هذه الاراضي واستيطانها ، وهي السياسة التي بدأت مع الاحتلال ، سياسة منهجية اعتبارا من ١٩٧٧ .

ويجرب باستمرار تشديد القيود التي لا حصر لها على حقوق الفلسطينيين في التعبير وحرية الانتقال وتشكيل التنظيمات . وتواصل بلا هوادة السياسة المعروفة باسم "القبضة الحديدية" من أجل احتواء السخط الشعبي والحد من الانشطة المعارضة للاحتلال . بكلمة واحدة ، لقد أقامت اسرائيل ترسانة سياسية قانونية لا يختلف طابعها القمعي في شيء عن طابع سياسة الفصل العنصري .

وإزاء هذه الحالة ، كان لابد للشعب الفلسطيني وقد أعياه انتظار الانصاف من المظالم التي تعرض لها ان يعقد العزم على ان يخوض تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد الكفاح الوطني في سبيل التحرير من أجل تأكيد وجوده كشعب . وهو يواجه ببسالة وإصرار ، على الرغم من مصاعب المنفى وشدائد الاحتلال الاكثر جورا ، كل المحاولات الرامية الى تشويه كفاحه العادل والبطولي من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والعودة الى دياره .

وستظل موريتانيا ، كما كانت دائما متضامنة مع هذا الكفاح العادل ، وهي تحيي ذكرى كل الابطال الذين سقطوا في ساحة الشرف . وتؤكد مجددا مساندتها الشابتة لقضية الشعب الفلسطيني وتشيد بالتضحيات الغالية التي بذلها هذا الشعب في كفاحه الباسل تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

وبالنظر الى هذه الحالة الخطيرة السائدة في فلسطين المحتلة ، لم يكف المجتمع الدولي عن مطالبة اسرائيل بالانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة . وقد دعا المجتمع الدولي اسرائيل ، في قراراته حتى ظلت حتى الان حبرا على ورق ، الى إنهاء احتلالها ووقف سياستها القمعية وكل أعمالها الرامية الى تهويه التبرك التاريخي للفلسطينيين وممتلكاتهم ، وخاصة طابع مدينة القدس الشريف . إن حكومة بلادي وكل البلدان الاسلامية وكل البلدان المحبة للسلم والعدالة ، ترفض القانون الاساسي الذي صدر في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ والذي قرر النظام الاسرائيلي بموجبه من جانب واحد أن يجعل من القدس عاصمة له .

ولقد أصبح الشرق الأوسط وفلسطين بوجه خاص منذ انشاء اسرائيل بؤرتين للتوتر الدائم تتسببان في مآس انسانية متلاحقة . فمن بين مليون و٣٣٠ الف عربي فلسطيني كانوا يعيشون في هذا الاقليم في ١٩٤٨ ملك ٧٥٠ ٠٠٠ منهم طريق المنفى ولحق بهم بعد ١٩ عاما في ١٩٦٧ موجة ثانية يزيد عدد أفرادها على ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة . وبات هؤلاء اللاجئين يشكلون اليوم زهاء نصف الشعب الفلسطيني . ولم تكف اسرائيل باجبارهم على الخروج الى المنفى في ظروف مأساوية فحسب ، بل أخذت تطاردهم حتى في البلاد التي وجدوا فيها ملاذا لهم . ان مشاهد مذابح دير ياسين فيما مضى ، أو المذابح التي ارتكبت في فترة اقرب الينا في صبرا وشاتيلا ، والتي تبعث على بالغ السخط ، لا تزال حية في الازمان لتشهد على وحشية ذلك النظام الفاشي الذي سمح بحدوثها ونفذها وعلى تجرده من الانسانية .

خلال فترة طويلة للغاية لم يستطع العالم ، الخاضع لدعاية نظام اسرائيل ، أن يلح من الفطائع التي اقترفها هذا النظام سوى الجانب المتعلق باللاجئين . غير انه مما يشير الارتياح أن نلاحظ ان العالم قد بدأ يصبح منذ مطلع السبعينات أكثر فأكثر وعيا بالطبيعة الحقيقية لهذا النظام المحتل القمعي الذي لا يتمكن من البقاء ، شأنه شأن كل النظم المماثلة ، إلا عن طريق القوة وإنكار الحقوق الاساسية للشعوب . وهكذا فان الجمعية العامة اعترفت بصورة رسمية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ بأن :

"مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن إنكار حقوقهم ، غير القابلة للتصرف ، المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان" . (القرار ٢٥٢٥ بء (د - ٢٤) وبعد ذلك جددت في قرارها ٢٢٢٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في الاستقلال والسيادة الوطنية وعلى حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هردوا واقتلعوا منها . واعترفت فضلا عن ذلك "بحق هذا الشعب في امتعاده حقوقه بكل الوسائل وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه" . ومن أجل كفالة متابعة هذه القرارات الخاصة بفلسطين ، أنشأت الجمعية العامة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي ما فتئت منذ ذلك التاريخ وتحت القيادة القديرة لرؤسائها المتتالين تسترعي انتباه العالم للحالة الخطيرة السائدة في فلسطين ولضرورة ايجاد حل سريع لها .

وهذا العام أيضا يستحق التقرير الذي رفعته الينا (A/42/35) لننظر فيه كل شئ من جانب جمعيتنا العامة بسبب جديته وواقعيته وأهميته . ويحرص بلدى على الإشادة بالتفاني والوضوح اللذين يتحلى بهما أعضاء اللجنة ، وخاصة رئيسها السفير ماسامبا سارى ممثل جمهورية السنغال الشقيقة ، في الاطلاع بمهمتهم . فليتقبلوا منا عرفاننا وتشجيعنا .

لقد أثمر العمل المتضافر الذي اضطلعت به كل من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والجمعية العامة ، منذ المؤتمر الدولي المعني بفلسطين الذي عقد في جنيف في ١٩٨٢ ، عن وضع برنامج عمل من أجل أعمال حقوق الفلسطينيين التي ينبغي ان يبدأ تنفيذها بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة . وعلى الرغم من قبول مختلف الاطراف العربية المعنية لهذه الفكرة ، فإنها لم تنفذ حتى الآن بسبب رفض اسرائيل المتعننت لها . غير أنه يستشف من التقرير الاخير (A/42/277) للامين العام ، المؤرخ في ٧ أيار/مايو ١٩٨٧ ، أنه على

الرغم من وجود إرادة عامة لمراعاة الامكانيات المختلفة للتوصل الى صيغة مقبولة للمفاوضات إلا أن الآراء لا تزال مختلفة بشأن شكل المؤتمر والطريقة التي ينبغي بها التحضير له . ويرى بلدي أنه ينبغي بذل قمارى الجهود من أجل تنظيم هذا المؤتمر على وجه السرعة لأن تأخيره سيعني تزايد معاناة الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة . ولكن هل اسرائيل مستعدة لأن تتخلى عن سياستها القائمة على القوة ولأن تتخذ أخيراً موقفاً ايجابياً من جهود المجتمع الدولي ونداءاته ؟

السيد بن (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ،

لابد أنكم تشعرون بأن زملائي وشأني ، بالحيرة ازاء العجز عن وقف التكرار المستمر والعقيم لهذه "المناقشة" عاما إثر عام . ولا بد أنكم أيضا قد شعرتم بالسأم . فهل هذا هو ما يفترض أن تقوم به الجمعية العامة للأمم المتحدة ؟ ألم تكن الفكرة هي محاولة راب مدع الخلافات والتوصل الى اتفاقات ؟ ان هذه الجمعية العامة ليس من المفترض ان تكون ساحة اخرى تنقل اليها مختلف الصراعات لغرض وحيد هو تكريسها . وإن الاتهامات التي لا أساس لها ليست وسيلة لتهيئة المناخ الذي يسوده حسن النية والحس السليم والذي تمس اليه الحاجة لإحلال السلم في الشرق الاوسط .

إن السؤال الأول الذي يتبادر الى الذهن هو لماذا يُطلق على هذا البند "قضية فلسطين" ؟ بدلا من "حل قضية فلسطين" ؟ وأين هي فلسطين ، هل هو ذلك الاقليم الذي كان في وقت من الاوقات فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني ؟ هذا هو ما تدعيه منظمة التحرير الفلسطينية ، اذ تشير المادة الثانية من ميثاقها الى فلسطين على النحو التالي :

"فلسطين بحدودها التي كانت موجودة إبان الانتداب البريطاني وحسدة

اقليمية لا تتجزأ" .

إذن ، فمفهوم فلسطين لا يضم فلسطين ويهودا والسامرة وغزة فحسب ، لكن أيضا علاوة على ذلك ، المملكة الأردنية الهاشمية . وتمضي منظمة التحرير الفلسطينية لتعلن في المادة ١٩ من ميثاقها :

"إن تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ وإقامة اسرائيل باطل ولاغ من الأساس ،

مهما مر الزمن ..."

أي بعبارة أخرى ، تسعى منظمة التحرير الفلسطينية الى تصفية اسرائيل وضم الاردن .

وإذا ما كانت هذه هي المطالب ، يصبح من الواضح اذن السبب في بقاء فلسطين قضية دون حل معقول أو عملي . وهذا يوحي أيضا بأن عنوان هذه المناقشة كله ما هو إلا لفظ مخفف للتمويه .

لقد اعتدنا في هذه الجمعية على الفاظ التخفيف للتمويه ، فخلال المناقشة لا توجد مناقشة عامة بل مجرد بيانات ، والممثلون الدائمون كلهم مؤقتون ، بل ما هو أدهى من ذلك أن الحملات المعادية للسامية وللإهود تختفي وراء لفظ معاداة الصهيونية المخفف للتمويه . فنحن نستمع في هذه القاعة الى ممثل يشير الى ممثل آخر على أنه "وجه صهيوني قبيح" فهل يمكن للممثلين أن يصدقوا ذلك "وجه صهيوني" ؟ أفلا يذكّر ذلك الاعضاء بعبارات كثيرة مماثلة كانت تستخدم في الثلاثينات والاربعينات ، ووصلت إلى ذروتها في المحرقة التي بلغ عدد ضحاياها من اليهود ٦ ملايين ، أم كان كل أولئك الذين أحرقوا في أفران أوشفيتز مجرد ضحايا صهيونية ؟ ولنتذكر كلمات الأب

الموقر مارتن لوثر كينغ الابن ، عندما قال لطلبة جامعة هارفارد في أحد خطباته الاخيرة قبل اغتياله عام ١٩٦٨ :

"عندما ينتقد الناس الصهيونية ، فإنهم يعنون اليهود . إنكم تتكلمون عن معاداة السامية" .

وفي بعض الاحيان ، يفقد بعض العرب حذرهم . ويتكلمون عن الصهيونية على نحو مختلف ولتأخذ على سبيل المثال ، الياس فرح ، نائب ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث ، وهذا ما قاله لمجلة "نيويورك" في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر :

"إن لدينا الكثير المشترك مع الصهيونية ، فهدفها هو بعث يهودي ، أما هدفنا - ويعني البعث - فهو بعث عربي" .

هل هذا العنوان قضية فلسطين . لفظ آخر من الفاظ التخفيف بالتمويه ؟ تساورني الشكوك في أنهم يريدون من هذه المناقشة التشكيك في حق اسرائيل غير القابل للتصرف في الوجود . إن ما يريدونه حقا ولم يجرؤ أحد على الجهر به هو أن يكون عنوان البند قيد المناقشة "قضية اسرائيل" .

ولنعلمها جازمة بلا أدنى شك إن اسرائيل ليست قضية بل هي استجابة لصلوات الملايين ، وتحقيقا للمنظور الصهيوني ولطموحات أجيال عديدة ، كما اعترف بذلك الياس فرح على نحو غير مقصود أو متعمد . فاسرائيل هنا كي تبقى ، حتى لو أرادت بعض الوفود تشويه تلك الحقيقة .

فالواقع الحقيقي هو ان المشكلة بالنسبة لبعض الوفود ليست مشكلة غياب دولة عربية أخرى من الشرق الاوسط ، بل ان مشكلتهم بالأحرى هي وجود ، مجرد وجود ، اسرائيل ذاته . وعندما يستمع المرء الى بعض البيانات في هذه القاعة ، فإنه قد يخلص الى نتيجة مفادها ان المفروض ان البلدان العربية والعرب الفلسطينيين كلهم ضحايا للعدوان الاسرائيلي . لكن تكرار الاكاذيب المارخة والتحريفات لا يحولها الى حقائق . فالحقائق لا يمكن طمسها من صفحات التاريخ . والحقائق تتمثل في أن اسرائيل والفلسطينيين على حد سواء ، هم الضحايا لعدوان مستمر من جانب بعض البلدان العربية

وفضلا عن ذلك ، فإن هذه المسألة أو المشكلة أو القضية ، كما تسمى هنا ، لم تبدأ في عام ١٩٦٧ . إذ أن التاريخ لم يبدأ بحرب الأيام الستة .

ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى أكدت عصبة الأمم من جديد حقوق الشعب اليهودي في أرض منشئه . وبعد الحرب العالمية الثانية أكدت الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، حق الشعب اليهودي غير القابل للتصرف في دولته ، فيما كان حتى ذلك الحين يسمى بفلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني . وقد توخت الجمعية العامة سلما بين اسراييل والفلسطينيين ، لكن الدول العربية رفضت ذلك المقترح . وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ ، وهو اليوم الذي حصلت فيه اسراييل على استقلالها هاجمتها جيوش دول عربية خمس ، معلنة صراحة اعترافها بتمير الدولة اليهودية .

لقد كان هذا واضحا تمام الوضوح للعالم بأسره . ولنستمع الى الوصف الذي ذكره السيد اندريه غروميكو ، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي آنذاك ، في الجلسة التاسعة والتسعين بعد المائتين لمجلس الامن التي عقدت صباح الجمعة ٢١ أيار/مايو ١٩٤٨ ، إذ قال :

"ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا يسعه إلا أن يعبر عن دهشته ازاء الموقف الذي اتخذته الدول العربية بالنسبة لقضية فلسطين ، وبمغفة خاصة ازاء حقيقة ان تلك الدول - أو بعضها على الأقل - قد لجأت الى مثل هذا الاجراء ، أي ارسال قواتها الى داخل فلسطين ، والقيام بعمليات عسكرية ترمي الى قمع حركة التحرير الوطنية في فلسطين" .

ان حركة التحرر الوطني التي يقول السيد غروميكو ان العرب قد أرادوا قمعها كانت - بطبيعة الحال - هي الصهيونية ، حركة التحرر الوطني اليهودي ، وحركة اسراييل . واستطرد السيد غروميكو قائلا :

"اننا لا نعرف حالة واحدة لغزو اراضي دولة أخرى من جانب القوات المسلحة لاسراييل ، إلا في حالة الدفاع عن النفس ، حيث كان عليها أن تقوم بصد الهجمات التي تشنها القوات المسلحة لدول أخرى على اراض اسراييلية . فقد

كان ذلك دفاعا عن النفس بكل معنى الكلمة" . (المحاضر الرسمية لمجلس الامن ،

الجلسة التاسعة والتسعون بعد المائتين ، ص ٧)

وفي اليوم التالي ، في الجلسة الثانية بعد الثلاثمائة لمجلس الامن التي عقدت بعد ظهر يوم السبت ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٨ ، خاطب السيد وارن اومتين الممثل الامريكسي المجلس قائلا :

"اعتقد أننا لا نستطيع أن نتجاهل الطابع الدولي لهذا الانتهاك
للسلم ، وربما كان أهم وأفضل دليل لدينا بشأن هذا الموضوع اعترافات
البلدان التي غزت جيوشها الخمسة فلسطين بأنها تشن حربا"

...

"ومن ثم ، فإننا هنا لدينا سيد الأدلة على الانتهاك الدولي
للقانون ، وهو اعتراف أولئك الذين يرتكبون هذا الانتهاك" . (المحاضر
الرسمية لمجلس الامن ، الجلسة الثانية بعد الثلاثمائة ، ص ٤١ و ٤٢)

في ذلك الوقت ، لم يتضمن العرب من مسؤوليتهم عن العدوان . وعلى العكس من ذلك نسبوا لانفسهم الفضل فيه . ذلك ان السيد جمال الحسيني ، ممثل اللجنة العربية العليا ، التي كانت تعتبر ممثلة للشعب العربي الفلسطيني ، قال في جلسة مجلس الامن ٢٨٢ مساء الجمعة ، ١٦ نيسان/ابريل ١٩٤٨ :

"اخبّرنا ممثل الوكالة اليهودية أمس أنهم لم يبدأوا الهجوم ، ذلك ان العرب هم الذين بدأوا القتال . ونحن لم نذكر هذا ، وقد أعلننا للعالم أجمع أننا سنحارب" .
وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ ، وهو اليوم الذي غزت فيه خمسة جيوش عربية دولة اسرائيل الوليدة ، قال عزام باشا ، أمين عام جامعة الدول العربية :
"ستكون هذه حرب إبادة ومذبحة هائلة ، وسيكون الحديث عنها كالحديث عن مذابح المفقول والحروب المليبية" .

ولكن ، ما من أحد عبّر عن الوضع بأفضل مما عبّر عنه الحاج أمين الحسيني ، مفتي القدس ؛ ذلك ان الحسيني لم يكتب بإرسال برقية تهنئة إلى هتلر عندما من النازيون قوانين نورمبرغ العنصرية في عام ١٩٣٥ ، ولم يكتب بالرسالة الشخصية التي بعث بها إلى هتلر في عام ١٩٣٩ مهنئاً إياه على "انتصاراته السياسية والعسكرية العظيمة" . إن مفتي القدس هذا نفسه هو الذي التقى بهتلر في برلين في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١ وتعاون معه فيما أسماه "الحل النهائي" ، وذلك بتجنيد فيلق إس إس من المسلمين .

وبالمناسبة ، لا بد وأن الاعضاء يذكرون أن الفيلق الذي حارب إلى جانب الحلفاء في أوروبا لتمفية النازية والفاشية والعنصرية بجميع أشكالها ومظاهرها ، لم يكن فيلقاً عربياً ، بل كان فيلقاً صهيونياً .
ولقد كان هذا الحاج أمين الحسيني نفسه هو الذي دعا البلدان العربية في عام ١٩٤٨ إلى الجهاد المقدس قائلاً :

"إنني أعلن الجهاد المقدس أيها الاخوة المسلمون ! اقتلوا اليهود !
اقتلوهم جميعاً !" كان ذلك هو مفتي القدس .

لقد فشل ذلك الجهد الذي استهدف إبادة الدولة اليهودية ومكانها ، ولكن العدوان استمر ضد بلدي .

وفي عام ١٩٥٦ ، هُتت ضد اسرائيل غارات من قبل قوات غير نظامية ، وهجمات إرهابية وغارات قامت بها قوات نظامية أصفرت عن مئات من الاصابات ، وعرقلت سير الحياة العادية ، وأعاقت حركة السير الآمنة في النصف الجنوبي من البلاد .

وقد أدى كل ذلك الى حملة سيناء ، التي دمّرت فيها اسرائيل قواعد الفدائيين في سيناء . ولكن المعتدين راحوا يلحقون جراحهم ويستعدون للهجمة التالية . وبحلول عام ١٩٦٧ كانوا قد استعدوا .

وفي أيار/مايو ١٩٦٧ ، أُغلقت مضائق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية ، وأمرت قوات الامم المتحدة بالخروج من سيناء ، وتحركت الجيوش العربية إلى شبه جزيرة سيناء بهدف معلن ومريح وهو الهجوم على اسرائيل ، وأصفر ذلك عن حرب الايام الستة . وقد ناشدت اسرائيل جارتها الى الشرق ألا ينضم الى الحرب - إلا أنه لم يستمع الى النداء وهاجم القدس . وبعد ستة أيام ، عندما صُدّ الهجوم العربي ، وجدت اسرائيل نفسها تسيطر على يهوذا والسامرة وغزة وسيناء ، - أرض الموت التي كانت تشن منها الجيوش العربية هجماتها على اسرائيل .

وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ ، في يوم كيبور ، وهو أقدس يوم عند اليهود ، شن جيشان عربيان هجوما مفاجئا على اسرائيل . وحتى في ظل تلك الظروف ، استطاعت اسرائيل في النهاية أن تردّ الغزاة .

فإذا كان هناك أي عدوان ، فإن اسرائيل لم تكن هي المعتدية . إن العدوان كان موجها ضدها . ومنذ قيام اسرائيل وهي تدافع عن نفسها باستمرار ضد هجمات جيرانها .

انتقل الآن إلى موضوع اللاجئين . لقد أصفرت الحرب العدوانية التي شنتها البلدان العربية على اسرائيل في عام ١٩٤٨ عن تحرك العرب الى خارج اسرائيل . وفي الفصل الاول من مذكرات خالد العظم ، رئيس وزراء سوريا في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، التي نشرت في بيروت عام ١٩٧٣ ، تجدون سبب هذا التحرك :

"منذ عام ١٩٤٨ ونحن نطالب بعودة اللاجئين الى ديارهم . ولكننا نحن
 انفسنا الذين هجمناهم على ترك ديارهم . لقد جلبنا الدمار على مليون لاجئ
 عربي ، بدعوتهم ومناشدتهم ان يتركوا اراضيهم وديارهم واعمالهم وتجارتهم ،
 وجعلناهم غير منتجين وغير عاملين ، مع ان كل واحد منهم كان يعمل وكان مؤهلا
 في مهنة يستطيع ان يكسب عيشه منها" .

واسفرت نفس الحرب ايضا عن هجرة يهودية من الاراضي العربية . وكان عدد
 المهاجرين اليهود مساويا تقريبا لعدد اللاجئين العرب . وهذا ثابت في وثيقة الامم
 المتحدة (ST/ESA/SER.A/64) ، المعنونة "اتجاهات وخائص الهجرة الدولية منذ عام
 ١٩٥٠ - الدراسة الديموغرافية رقم ٦٤ التي نشرتها ادارة الشؤون الاقتصادية
 والاجتماعية في الامانة العامة . وقد اضطر اللاجئون اليهود الذين خرجوا من البلدان
 العربية الى ترك اماكن عاشت فيها عائلاتهم لقرون خلت . واضطروا الى التخلي عن
 ممتلكات خاصة وجماعية ضخمة . واستقبلناهم نحن في اسرائيل باذرع مفتوحة ، وفي غضون
 مدة قصيرة نسبيا اصبحوا مواطنين منتجين يعولون انفسهم بانفسهم .

لقد فرّ مليون يهودي من البلدان العربية ، استقر اغلبيتهم ، حوالي ٨٠٠ الف
 في اسرائيل . وغادر اسرائيل ٦٠٠ الف عربي . والواقع ان تبادلا للسكان حدث بين
 اسرائيل والبلدان العربية . وهناك بعض التماثل بين هذا التبادل اليهودي - العربي
 للسكان والتبادلات التي حدثت بين اليونان وتركيا في العشرينات ، وبين الهند
 وباكستان في اواخر الاربعينات . بل إن هذه التبادلات الاخيرة للسكان شملت أعدادا
 أكبر - ولكن المبدأ يبقى هو نفسه في جميع هذه الحالات .

وإذا كنا نريد ان نتابع السعي للتوصل الى تسوية ممكنة ، فإننا لا نستطيع ان
 نفكر في عكس هذه التحركات المتوازنة لجماهير يهودية وعربية غفيرة . وانما يجب ان
 نستلهم بدلا من ذلك التجربة الناجحة المكتسبة في اجزاء اخرى من العالم في ادماج
 اللاجئين في اراض جديدة .

إن العرب الذين تركوا اسرائيل وجدوا ملاذا وسط اهاليهم واقاربهم .
 فالفالبية العظمى منهم لم تفاد فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني ، بل

انتقلوا ببساطة من المناطق التي يسيطر عليها اليهود الى المناطق التي يسيطر عليها العرب . وكان انتقالهم من أحد جانبي خط الهدنة الى الجانب الآخر يشكل تغييراً يقل كثيراً عن التغيير الناجم عن تحرك اليهود من الأراضي العربية الى اسرائيل . ومع ذلك ، إنصب اهتمام الأمم المتحدة على اللاجئين العرب وحدهم . ولم تحدث في الأمم المتحدة مداورات حول محنة اللاجئين اليهود ، ولم تنشأ وكالات غوث للمساعدة في إعادة توطينهم ، بل تركت اسرائيل لتقوم بذلك بنفسها . وقد فعلنا ذلك - دون مساحات شاسعة من الأراضي ودون بلايين الدولارات من الشروة النفطية .

إن اللاجئين اليهود من الأراضي العربية أدمجوا بالكامل في مجتمعنا بينما رفض اللاجئون الفلسطينيون العرب من جانب معظم بني جلدتهم العرب . ومعظم الحكومات العربية حرمتهم من حق المواطنة بل وحتى من الإقامة العادية وأبقتهم في مخيمات للاجئين منذ عام ١٩٤٨ حتى يومنا هذا .

هناك بلد عربي واحد هو الاردن تصرف على نحو مختلف . إذ أعطى اللاجئين الفلسطينيين حقوق المواطنة المتساوية . وقد حدد الملك حسين موقفه في خطاب ألقاه في عمان في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٦٦ على النحو التالي :

"لقد رفضنا دائما المنطق الزائف والسياسة المنافية للعقل التي ترى أن اللاجئين ينبغي أن يبقوا داخل حدود مخيماتهم والأماكن الشائكة بغية تحويل المشكلة إلى مشكلة دولية ، مشكلة مساعدة وعون فقط ، يقاس نجاحها أو فشلها بمقدار المبالغ التي تأتي كل عام ، مشكلة يجري العمل على ادامتها لتضمين العبارات التي تصف المعاناة والمعاب في الخطاب التقليدي التي تلقى سنويا في الأمم المتحدة بغية جمع المنح . وفي إطار مسؤوليتنا فإننا نعارض سياسة قمع شعب بأسره وقمع معنوياته ولغظه ليكون تحت رحمة القدر وبطاقات التموين . هذه إهانة لكرامة شعب كشمينا" .

وتزعم بعض البلدان العربية اليوم أن حملتها ضد اسرائيل تشن بالنيابة عن العرب الفلسطينيين . بيد أن الفلسطينيين هم الذين كانوا ضحايا هذا العدوان من جانب البلدان العربية المجاورة لنا . فلنستمع الى ما قاله أبو مازن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول هذا . لقد نُشرت كلماته في مجلة "فلسطين الثورة" في آذار/مارس ١٩٧٦ :

"لقد دخلت الجيوش العربية فلسطين لحماية الفلسطينيين ... ولكن بدلا من ذلك فإنها تخلت عنهم وأجبرتهم على الهجرة والرحيل عن وطنهم وفرضت عليهم حصارا سياسيا وأيديولوجيا وزجت بهم في السجون" .

إلا أن النظم العربية لم توجد مشكلة اللاجئين العرب فحسب بل عملت جاهدة على تكريسها . واسمحوا لي أن أستشهد بحجة في هذا الموضوع هو السيد رالف غالواي ،

الرئيس السابق لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأردن وهو يتكلم في آب/أغسطس ١٩٥٨ حيث قال :

"إن الدول العربية لا تريد حل مشكلة اللاجئين . إنها تريد الإبقاء عليها كجرح مفتوح وكإهانة للأمم المتحدة وكسلاح ضد اسرائيل . إن القيادة العرب لا يبالون باللاجئين سواء عاشوا أم ماتوا" .

وللتدليل على الإسفاف الذي استعملت به بعض البلدان العربية محنة اللاجئين اسبحوا لي أن أستشهد بجزء من قرار اعتمده ما أُسْمِي بمؤتمر اللاجئين الذي عقد في حمص ، سوريا في ١٥ تموز/يوليه ١٩٥٧ ، وتكرر على نحو متصل منذ ذلك الحين :

"إن أية مناقشة ترمي الى حل مشكلة الفلسطينيين لا تستند الى ضمان حق اللاجئين في اباداة اسرائيل ستعد تدنيسا للشعب العربي وعملا من أعمال الخيانة" .

إن هذا يتناقض تناقضا تاما مع السياسة التي اعتمدها بلادي منذ أول يوم لإنشائها . إن وشيقة قيام اسرائيل ، أي اعلان الاستقلال الصادر في أيار/مايو ١٩٤٨ ، تقول :

"إننا نناشد السكان العرب في دولة اسرائيل - وسط الهجوم الذي يشن علينا الآن منذ عدة أشهر - الحفاظ على السلم وأن يشاركوا في بناء الدولة على أساس المواطنة الكاملة والمتساوية والتمثيل السليم في كل مؤسساتها المؤقتة والدائمة .

"إننا نمد يدينا إلى كل الدول المجاورة وإلى شعوبها نعرض السلم وحسن الجوار ونناشدهم إنشاء روابط تعاون وعون متبادل مع الشعب اليهودي ذي السيادة الذي استقر في أرضه . إن دولة اسرائيل على استعداد لان تفي بنصيبها في بذل جهد مشترك من أجل تقدم الشرق الاوسط بأكمله" .

ذلك كان إعلان استقلال اسرائيل .

ولم تستوعب اسرائيل ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ يهودي من الاراضي العربية فحسب بل إننا اتخذنا خطوات هامة لمساعدة اللاجئين العرب أيضا . لقد فعلنا ذلك رغم وجود مخاطر

أمنية جلية ورغم غياب السلم . وفي أوائل الخمسينات عاد ٥٠ ٠٠٠ لاجئ عربي إلى اسرائيل في ظل خطة للمّ شمل الاسر . كما أعيد توطين ٥٠ ٠٠٠ آخرين من العرب المشردين داخل اسرائيل . وعرضت اسرائيل أن تشارك في أي برنامج للمساعدة في إعادة توطين اللاجئين في العالم العربي .

واضافة الى ذلك تسمح اسرائيل بعودة الافراد المشردين نتيجة لحرب الايام الستة . إن اجمالي عدد هذه التصاريح منذ عام ١٩٦٧ يبلغ ٧٢ ٠٠٠ تصريح . ولقد منحنت هذه التصاريح على الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية كثيرا ما تستغل دخول هؤلاء الافراد لاغراضها الارهابية .

ومن المعروف تماما أن دخل البلدان العربية المنتجة للنفط يصل الى مئات البلايين من الدولارات . وبالمناسبة فإن مبلغ بليون دولار يأتي سنويا من تصدير النفط الى جنوب افريقيا . أي جزء من هذا العائد الضخم يستعملونه لصالح العرب الفلسطينيين ؟ وأنا لا أشير بطبيعة الحال الى الاموال التي تقدم الى منظمة التحرير الفلسطينية كل عام للحماية والتي تستعمل لبناء الشبكة الارهابية لمنظمة التحرير الفلسطينية على نطاق عالمي . إنني أشير الى البلايين التي كان يمكن استعمالها استعمالا مشمرا . فبدخل اسبوع واحد من عائدات النفط فإن المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها كان يمكن حلها بسهولة . ولكن يبدو أن مثل هذا الحل الانساني ، أو أي حل بالنسبة لتلك المسألة ليس من بين الاولويات القصوى لمعظم البلدان العربية .

واسمحوا لي أن أوضح هذا بمثال مستمد من الامم المتحدة . لقد وافق برنامج الامم المتحدة الانمائي على عدد من المشاريع ليهودا والسامرة وغزة لمساعدة العرب الفلسطينيين . وقدّرت الكلفة الكلية لهذه المشاريع ب ٥٦ مليون دولار . وقد تلقى برنامج الامم المتحدة الانمائي حتى الآن ٨ ملايين دولار كمساهمة من الدول الاعضاء في هذه المشاريع ، ولكن لم يأت من مصادر عربية سوى مليوني دولار .

إن مبلغ مليوني دولار الذي أسهمت به الدول العربية يقل عن ١ من ٢٢٢ ٠٠٠ - وأكرر ١ من ٢٢٢ ٠٠٠ - من الاحتياطات المالية المعروفة للبلدان العربية المصدرة للنفط التي بلغت هذا العام ٤٤٤ بليون دولار .

وبدلاً من أن تبذل البلدان العربية محاولات مخلصمة لمساعدة اخوتهم الفلسطينيين ، بدأت في انشاء هيئات جديدة تتولى اهدار الاموال تحت شعار "قضية الفلسطينيين". وهذه اللجان والشعب والتقارير والحلقات الدراسية جميعا لا تفيد العرب الفلسطينيين بل على العكس ، فهي تؤجج نيران الصراع وتحول دون اتباع أسلوب الاعتدال والتفاوض والسلم .

وانني اطلب من الممثلين أن ينظروا الى مبلغ ٤ ٤٧٠ ٠٠٠ دولار المعتمدة في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ (A/42/6) . إن الاموال مقسمة على النحو التالي : لما يسمى باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولشعبة الحقوق الفلسطينية ، ولبرنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، ولتقرير من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عن الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني ، وللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية ثم لما يسمى بانشطة الاعلام الخاصة .

ما يقرب من خمسة ملايين من الدولارات تضيع هباء . وهذه الاموال لا تقدم حلاً حقيقيه بأي حال من الاحوال . والعرب الفلسطينيون لا يفيدون من هذه اللجان والتقارير التي يطرحها الرافضون للسلم ولكن حكومات الممثلين هي التي تمولها . وهذه الحكومات لا تشارك في هدف التطرف ، ولكنها تقبل بغير تمحيص التجديد السنوي لهذه الاعتمادات العقيمة والضارة . إن العرب الفلسطينيين لن يشكروها لأن جميع هذه اللجان والشعب والبرامج والتقارير لا تساعدهم بحال من الاحوال .

ومنذ عشر سنوات شهدنا خطوة بناءة اتخذها زعيم شجاع وتمثلت في زيارة الرئيس أنور السادات الى القدس . هذه الزيارة التاريخية أدت الى اتفاقات كامب ديفيد ومهدت السبيل لاتفاق السلم بين مصر واسرائيل ، القائم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وينص اتفاق كامب ديفيد على ما يلي :

"ينبغي لمصر واسرائيل والاردن ومثلي العرب الفلسطينيين المشاركة في المفاوضات المتعلقة بحل المشكلة الفلسطينية في شتى جوانبها . ولتحقيق هذا الهدف ، ينبغي اجراء مفاوضات تتعلق بالضفة الغربية وغزة" .

ومن هذه المنصة في العام الماضي أشار نائب رئيس وزراء اسرائيل ووزير خارجيتها السيد اسحاق شامير ، وهو رئيس وزارئنا الآن الى اتفاقات كامب ديفيد على النحو التالي :

"فقد اُشبتت بشكل حاسم أنها السبيل للخروج من دائرة الحرب ، كما أظهرت بما لا يدع مجالا للشك أنه ليس هناك بديل عن المفاوضات المباشرة ولا تزال حتى اليوم هي المسودة الوحيدة للوفاق والسلم بين اسرائيل وجيرانها العرب" . (A/41/PV.16 ، ص ٧٦)

وخلال الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ذكر نائب رئيس وزارئنا حاليا ووزير الخارجية السيد شيمون بيريز :

"نجد أنفسنا مرة أخرى نقف ٠٠٠ على مشارف عهد جديد لأطفالنا وأطفال جيراننا من أجل العيش في جوٍّ من التفاهم على الرغم من الخلافات القائمة بينهم ، وتحديد مصيرهم دون تدخل من القوات المسلحة تشيره روح الكراهية" . (A/42/PV.17 ، ص ٢٢)

وذكر كذلك :

"لقد بلغنا جميعا مرحلة النضج السياسي نتيجة للإخفاق المتكرر للمحاولات الرامية الى ايجاد خطط سلم لمنطقتنا . وأدركنا أنه لا يمكن قبول أي منها كشرط مسبق للتفاوض ، لان هدف التفاوض هو ايجاد حلول يتعذر التوصل اليها باتباع سبل أخرى ، وبالتالي تركزت الجهود ، وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية ، على أكثر الخطط تبشيرا بالنجاح وهي البدء بالمفاوضات دون التخطيط المسبق لنتائجها" . (A/42/PV.17 ، ص ٢٦)

وقد حان الوقت للحكومات العربية أن تبدي الاستعداد والرغبة للبدء في مفاوضات دون شروط مسبقة . وأن الاوان لإيقاف استغلال وتشويه مسألة العرب الفلسطينيين بما يوجب الكراهية ضد اسرائيل . وحان الوقت أيضا لوقف حملة التعريض بالشعب اليهودي وبالصهيونية ، حركة تحريره الوطني وبالدولة اليهودية في اسرائيل .

إن هذه المناقشات التي دارت داخل الأمم المتحدة تبدو وكأنها تبعد بمسافة طويلة عن الحقيقة المتغيرة في الشرق الأوسط ذاته . إن مؤتمر القمة في عمان الذي انعقد منذ اسبوعين فقط يقدم بداية أمل مبني على المزيد من الواقعية .

فأول مرة بدأت القضية الفلسطينية تتخذ أبعادها الحقيقية . فقد ظهرت بموازاة بل - في الواقع - خلف حرب الخليج المرعبة ، التي تودي اليوم بأرواح كثيرة . كان هذا أول انطباع عن الحقيقة الأكبر المتمثلة في النزاعات الداخلية بين الأنظمة العربية في الشرق الأوسط ، من العراق وايران في المشرق ، الى السودان الليبي على تشاد أو نزاع الصحراء في أقصى المغرب . وبعبارة أخرى إن "قضية فلسطين" كما تسمى هنا ، ليست جوهر المسألة ولا هي النزاع المحوري في الشرق الأوسط . إن الزعماء العرب أنفسهم يقولون إن بؤرة الخطر تأتي من الخليج ومن استمرار الحرب الدموية هناك ، ومن الايديولوجية الاصولية التي تقول بأن الغايات تبرر الوسائل حتى ولو اشتملت تلك الوسائل على العنف والإرهاب وقتل الأبرياء . وهناك بلدان في داخل الشرق الأوسط وفيما يتجاوزه مهددة بهذه الايديولوجية الاصولية العدوانية .

وتكتسب رسالة أخرى صادرة من عمان نفس الدرجة من الأهمية ، فالبلدان العربية لم تعد تعزل مصر تلقائيا ، ومن ثم فالأمل معقود على أن اتفاقات السلم لم تعد تجعل من يعقدها طريدا أو منبوذا بصورة تلقائية .

ونحن الاسرائيليين نأمل في إحراز مزيد من التقدم الآن في مضمار السعي نحو السلم وأن الطريق الشجاع الذي سلكته مصر سوف يتبعها عليه آخرون لاسيما جيراننا . وستواصل اسرائيل من جانبها وضع السلم في مقدمة أولوياتها الوطنية .

إننا نقول للراديكاليين في الشرق الأوسط :

"إن من السهل نشر الارهاب . وان اشعال الحرب لا يتطلب شجاعة . إن الشجاعة الحقيقية هي في اقامة السلم" .

ومما له أهمية فائقة وعاجلة ظهور تغير في موقف الزعماء العرب والحكومات العربية . فبدلا من استخدام اخوتهم الفلسطينيين أداة في سياساتهم وعداواتهم ، فإن عليهم أن يتسلحوا بالشجاعة ويتخلوا عن ممارسات الماضي . إن عليهم أن ينظروا إلى

المسألة الفلسطينية بوصفها مسألة تُحل من خلال مفاوضات سلمية مباشرة على أساس
قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، مع مساعدة من الآخرين أو بغير هذه
المساعدة وعلى أساس الاحترام المتبادل لحقوق الاسرائيليين والعرب على السواء . وهذا
أيضا - كما نعتقد - سيكون في صالح المجتمع الدولي .

وفي إطار هذه المفاوضات السلمية يمكن للمسألة الفلسطينية أن تجد حلها
السليم والمتفق عليه . إن شعوب منطقتنا باتت تملك الآن مقاليد الامور التي يمكن أن
تستخدمها كي تتحول الى حقبة جديدة من الثقة والسلم . ونحن نلزم أنفسنا بتحقيق هذا
الهدف ونناشد كل جيراننا أن يفعلوا الشيء نفسه .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠